خطة البحث:

تمهيد:Preface

ان الاقتصاد يلعب دوراً لا يستهان به في بناء العلاقات الدولية وتشكيلها، ولا يمكن بأي حال من الاحوال لأي مجتمع تحقيق اي تقدم بدون تعاون دولي، لذلك نجد ان العلاقات الاقتصادية الدولية مبدأها المنافع المتبادلة، والمشتركة والتي تعتبر حجر الاساس بالنسبة للسياسة الخارجية لأي امة.

نجد ان السودان منذ العام1997م.ونتيجة لضغوطات معينة مارستها ضده قوى معينة؛ قد يمم وجه شطر الشرق الذي كان بديلاً مناسباً للدوائر الغربية آنذاك.

هذا التحول آتى اكله وساهم في تحقيق تنمية اقتصادية ملموسة في البلاد، وخاصة دولاً مثل (الصين ــ الهند ــ ماليزيا)الذين ساهموا في انتاج النفط في السودان.

في هذه الدراسة نحن بصدد التركيز على العلاقات السودانية ــ الصينية بأعتباران الصين اكبر شريك تجاري للسودان.

العلاقات الاقتصادية بين السودان والصين قديمة وازلية ، لم تتغير وتيرتها مع تغير النظم الحاكمة في السودان حيث ظلت محافظة على الطابع الودي الذي كان يسود تلك الفترات الماضية ، الا انها في منتصف التسعينات من القرن الماضي شهدت تحولاً كبيراً في مسارها وذلك بدخول النفط كواحد من مجالات التعاون الاقتصادي بين البلدين مما شكل علامة فارقة في شكل ومستوى العلاقة ، ومما ساعد في ذلك ايضاً نسبة النمو المضطردة في الاقتصاد الصيني الذي كان يحتاج الي موارد الطاقة التي تدفع عجلة التنمية فيه.

مشكلة الدراسة:Problem of Study

تكمن مشكلة الدراسة في الضعف الذي طرأ على مستوى العلاقات الاقتصادية بين السودان والصين وذلك عقب انفصال دولة جنوب السودان في العام 2011م والذي ترتب عليه خروج نسبة كبيرة من حجم الاستثمارات النفطية الي دولة جنوب السودان.

طارحة الاسئلة التالية :

1ــ هل يعتبر النفط هو المحدد الرئيس للعلاقات الاقتصادية بين السودان والصين؟.

2ــ لماذا لم يتمكن السودان من جذب الرساميل الصينية ودفعها للأستثمار في القطاعات الانتاجية الاخرى؟.

3ــ الي اي مدى يمكننا ان نترجم العلاقات الجيدة التي تربط السودان بالصين الي مصالح اقتصادية حقيقية على ارض الواقع؟.

فروض الدراسة:Hypotheses of Study

1ــ تفترض الدراسة ان هنالك علاقة بين مستويات التنمية الإقتصـــادية المحققـــة فـــي السودان و العلاقات الاقتصادية مع دولة الصين.

2ــ تفترض الدراسة بوجود علاقة بين الصادرات النفطية السودانية الي دولة الصـــين وبين التحسن الذي طرأ على الميزان التجاري بين البلدين بالنسبة للسودان.

3ــ تفترض الدراسة ان هنالك علاقة ما بين تدني استثمارات الصـــين فـــي المجـــالين الزاعي والصناعي وبين استثمارات الصين في مجال النفط.

4ــ تفترض الدراسة ان هنالك علاقة بين العلاقات السودانية الصـــينية وبـــين تحســـن العلاقات الافريقية الصينية .

اهمية الدراسة:Importance of Study

الاهمية العلمية:

1ــ محاولة الدارس للتوصل الي اسس ومناهج جديدة تقوم عليها العلاقات الدولية بين البلدان.

2ــ اضافة دراسة جديدة الي المكتبة تكون معين للباحثين في هذا المجال.

الاهمية العملية:

1ــ شهدت العلاقات الاقتصادية بين السودان والصين الترفيع الي مســـتوى الشـــراكة الإستراتيجية ، مما يجعل هنالك حوجة ماسة لإجراء الدراسات الاقتصادية التي تُعـــين على انزال تلك الشراكة الي مشاريع حقيقية على ارض الواقع .

2ــ هذه الدراسة تسعى الي تقيم وتقويم هذه العلاقة بالقدر الذي يجعلنا نحقق المكاسب، ونقلل من المخاطر وذلك وفق اسس علمية ممنهجة وبطريقة متسلسلة ومدروسة.

اهداف الراسة: Objective of Study

1ــ تقيم العلاقات الاقتصادية بين السودان والصين لمعرفة مكامن القوة والعمل علـــى تجويدها،واكتشاف مكامن الضعف والعمل على تقويتها.

2ــ توضيح الي اي مدى اسهمت الصين في تحقيق التنمية الاقتصادية في السودان.

3ــ ايجاد طريقة مثلى تمكن السودان من الاستفادة من الخبرات ورؤس الاموال الصينية في دفع عجلة التنمية الاقتصادية في السودان.

4ــ صياغة توصيات تساعد متخذي القرار على رسم السياسات الاقتصادية.

حدود الدراسة:Limits of Study

1ــ الحدود الزمانية(1997م ــ2015م)

2ــ الحدود المكانية: جمهورية السودان.

منهجية الدراسة:Methodology of Study

يستخدم في هذه الدراسة المنهج التاريخي ــ ومنهج التحليل الوصفي .

ويتم جمع المعلومات من:

الكتب والمراجع ــ النشرات والتقارير الدورية الصادرة عن بنــك الســودان ووزارة المالية والتخطيط الاقتصادي ــ مواقع الانترنت.

هيكل الدراسة:Structure of Study

تتكون الدراسة من اربعة فصول مقسمة كالآتي:

الفصل الاول: (الهيكل النظري للدراسة):

المبحث الاول: مقدمة وتعريفات

المبحث الثاني: الاطار النظري للدراسة

الفصل الثاني : (الاطار العام للدراسة)

المبحث الاول: نبذة تعريفية عن العلاقات السودانية الصينية

المبحث الثاني: الاسباب التي دفعت السودان للتوجه شرقاً

المبحث الثالث: الابعاد الدولية للعلاقات السودانية الصينية

المبحث الرابع: آفاق العلاقات السودانية الصينية

الفصل الثالث: (الآثار الاقتصادية للعلاقات السودانية الصينية)

المبحث الاول: اثر العلاقة على الميزان التجاري

المبحث الثاني: حجم الاستثمارات الصينية في السودان

المبحث الثالث: دور الصين في تحقيق التنمية الاقتصادية في السودان

الفصل الرابع: (الخاتمة)

اختبار الفرضيات ــ النتائج ــ التوصيات.

الدراسات السابقة:

1ـ دراسة محمد عوض الكريم الشيخ ، 2015.

مشكلة البحث:

بعد ان دخلت الصين بقوة في الاستثمارات النفطية السودانية اذدهرت التجارة بين البلدين علاوة على الاستثمارات غير النفطية وذلك بعد خروج الاستثمارات الامريكية والغربية وتتمثل مشكلة البحث في ماهية الاسباب التي ادت الي تطور العلاقات بين السودان والصين ؟ وهل هذا التطور يسهم في التنمية الشاملة والمتوازنة بالسودان ؟ وهل الصين هي البديل الاستراتيجي بالنسبة للسودان لتعويض خروج الاستثمارات الامريكية والغربية من السودان؟

نتائج البحث:

1ـ ان النفط هو العمود الفقري الذي تقوم عليه العلاقات الاقتصادية بين السودان والصين.

2ـ تطورت العلاقات الاقتصادية السودانية تطوراً ايجابياً في الفترة من1990م ـ 2013م.

3ـ استفاد السودان من المساعدات المالية الصينية في تحقيق التنمية بالبلاد. وذلك بالرغم من العقوبات السياسية التي فرضها المجتمع الدولي على السودان .

4ـ لم تفلح الضغوط الامريكية في تفكيك العلاقات الاقتصادية بين السودان والصين لأن الصين تربطها مصالح اقتصادية وتجارية متشابكة مع الولايات المتحدة الامريكية .بالرغم من نجاحها في الضغط على الجانب السوداني حتى افلحت في فصل الجنوب .

توصيات البحث:

1ـ لا يجب اعتبار الصين بديلاً استراتجياً لتعويض خروج الاستثمارات الامريكية والغربية بل يجب ان يبنى مستقبل العلاقات الاقتصادية بين السودان والصين على اساس التوازن في الاستثمارات النفطية مع الصين من جهة ومع امريكا والغرب من جهة اخرى

2ـ لا يجب الاعتماد على النفط كمنتج اساسي واحد . حيث تحيط به عدة مخاطر مثل تقلبات الاسعار والغارات الجوية .

3ـ على الجانب السوداني ان يتخذ الاستثمارات الصينية في مجال النفط وسيلة للضغط على الصين لتوجيه المساعدات المالية الصينية في القطاعات الاكثر تميزاً مثل المشاريع الزراعية .وكذلك مشاريع التعليم التقني ومعاينة التدريب المهني . وبناء مصانع النسيج وتنميتها .

4ـ على الدولة عدم الإعتماد على القروض سواء كانت مع الصين او من الدول والمؤساسات المانحة الاخرى والتي تزيد من عبء الدين الخارجي للسودان حتى لا يجبر السودان على اعادة تشكيل اقتصاده وقبول الشروط التي تتوافق مع اصحاب المال العالمي.

5ـ يوصي البحث بالمزيد من البحوث العلمية لدراسة علاقة السودان الاقتصادية مع الصين. حيث لم تستوعب هذه الدراسة سوى عامين بعد انفصال الجنوب.لأن استمرار العلاقات مع الصين دون دراسة سيؤدي الي مشاكل اقتصادية تضر بالاقتصاد السوداني.[1]

[1] **محمد عوض الكريم محمد الشيخ،** رسالة دكتوراة في الاقتصاد بعنوان:تقويم العلاقات الاقتصادية بين السودان والصين(1990م ــ 2013م)، الجامعة: السودان للعلوم والتكنولوجيا، اسم المشرف: د . عبدالعظيم سليمان المهل،2016.

2ــ دراسة علي آدم حسن نمر، 2015.

ظلت قضية التنافس بين الدول الكبرى على الموارد في افريقيا والسودان المعلم الاساسي بينهما،مما جعل اثر التنافس يظهر بوضوح في الاستراتيجيات الموجهة .من تلك الـــدول عبر الآليات المختلفة مما كان له الاثر في تقاطع الماصلح والاهداف التي استدعت دراسة ذلك الامر بابعاده المختلفة للوصول للإجابة على الاسئلة الهامة والتي تستدعي اســـتجلاء النظر وتقصي الحقائق لتبيان وتوضيح ماهو مطلوب.

***.تكمن مشكلة البحث في السؤال الرئيسي الآتي :**

ماهو اثر تقطاع الاستراتيجية الامريكية الصينية على السودان؟ ومنه تتفرع الاسئلة التالية ماهي ابعاد الاستراتيجية الامريكية تجاه السودان ؟ ما هي ابعاد الاستراتيجية الصينية تجاه السودان ؟ هل تمثل الموارد البشرية والاقتصادية في السودان اهمية فـــي الاســـتراتيجية الامريكية الصينية؟ لماذا التنافس الامريكـــي الصـــيني علـــى الســـودان؟.كيف تتقـــاطع الاستراتيجيات الامريكية والصينية في السودان؟.

اهم النتائج:

1ــ اثبتت الدراسة تقاطع الاستراتيجية الامريكية والصينية نحو السودان.

2ــ هنالك آثار اقتصادية وسياسية سالبة ترتبت على تقاطع الاســـتراتيجيات الامريكيـــة والصينية على اوضاع السودان الداخلية.

3ــ افرز تقاطع الاستراتيجيات ضعف في الاوضاع التنموية الاقتصادية والاجتماعية في السودان وعدم الاستقرار في علاقاته الخارجية.

4ــ رغم تقاطع الاستراتيجيات الصينية والامريكية الا ان مبدأ المحافظة على العلاقـــات بينهما يظل قائماً .وذلك بالاشارة لحجم التبادل التجاري بين البلدين .والـــذي يعـــادل مـــا يقارب 177 مليار دولار.

اهم توصيات البحث:

1ــ ضرورة ان يوازن السودان في علاقاته الخارجية بطريقة تحفظ وجوده الاقليمي .

2ــ تفعيل النشاط العلمي والثقافي مع الصين والولايات المتحدة فـــي المـــنح الدراســـية والورش والمؤتمرات .

3ــ ضرورة ان يستفيد السودان من امكانياته وموارده وموقعه الجغرافي من اجل خلـــق توازن في علاقاته الخارجية.[1]

---

[1] علي آدم حسن نمر، اثر تقاطع الاستراتيجيات الامريكية والصينية على السودان، بحث مقدم لنيل درجة دكتوراه الفلسفة في الدراسات الاستراتيجية ، جامعة الزعيم الازهري ، 2015م، اشراف: د. بهجة بشير آدم.

3ـ دراسة عادل حسن محمد احمد ، 2010م.

تناول الكتاب تطور العلاقات السودانية الصينية خلال حقبتين غطت الاولى الفترة من(1956م) وحتى نهاية الحرب الباردة 1989م.حيث كان شكل التعاون في هذه الفترة قائم على المثل والمبادئ الصينية ومقررات مؤتمر باندونغ 1955م.التي اكدت على ضرورة التعاون والعمل المشترك في اطار حركة عدم الانحياز.

وقدم الجانب الصيني مساعدات تنموية واقتصادية واجتماعية استفاد منها السودان في تحقيق اهدافه التنموية .

الفترة الثانية كانت 1990م.بداية حقبة ما بعد الحرب الباردة والتي شهدت متغيرات على المستوى الدولي وعلى مستوى الصين والسودان حتى الالفية الثالثة، وان العلاقة في هذه الفترة قامت على اعتبارات برغماتية واقتصادية اكثر منها سياسية او ايديولوجية وان النفط قد مثل العامل الحاسم في تطور علاقة البلدين.

اهم التوصيات:

1ـ لا بد من مراجعة شاملة لعلاقة البلدين وتحديد مسار لها في ظل التطورات التي يشهدها السودان .

2ـ ضرورة استلهام التجربة الصينية في الزراعة ، والصناعة ، وحث الصين على تعاونها مع السودان في هذين القطاعين ، بنفس القدر على تعاونهما في مجال النفط.

3ـ التأكيد على خلق علاقات متوازنة مع كافة الدول ، على اساس المصلحة الوطنية وتقديم مصالح السودان على اي اعتبارات اخرى.[2]

---

[2] **عادل حسن محمد احمد**: كتاب.مستقبل التعاون الاستراتيجي بين السودان والصين: ،ط1،شركة مطابع السودان للعملة المحدودة،2010م.

4ـ دراسة : فتحية سيد عبد العاطي ، 2008م.[1]

مشكلة البحث:

يعاني ميزان المدفوعات من عبء الوردات بالأضافة للعجز المستمر لأن تركيبة الاقتصاد السوداني تحتاج لأستيراد العديد من المعدات والآلات من الدول الصناعية ؛ ان العجز يأتي نتيجة لأن الصادرات التقليدية عبارة عن منتجات اولية زراعية ذات اسعار متدنية هذا بالأضافة لعبء الديون الخارجية المتراكمة التي تحتاج لعملات حرة ؛ فهل صادرات البترول ادت الي تحسن اداء ميزان المدفوعات وماهو اثر ذلك على البنود الاخرى من ميزان المدفوعات.

اهم النتائج:

1ـ ان الصادرات البترولية ساهمت وبنسبة كبيرة بلغت 83% في المتوسط خلال الفترة من(2000م ـــ 2004م) وذلك بسبب الزيادة في الكميات المصدرة وارتفاع الاسعار العالمية للنفط خاصة في العام 2004م.

2ـ ادى استخراج تصدير البترول الي زيادة في قيمة الواردات خلال الفترة من 1997م ـــ 1998م .وذلك لأستيراد الآليات والمعدات المرتبطة بأستخراج واستغلال البترول مثل انشاء خط الانابيب والمصفاة .

3ـ الصادرات البترولية ادت الي تقليل العجز في الميزان التجاري في بعض الاعوام واحداث فائض في كل من الاعوام 2000ـــ 2003ـــ 2004.

اهم التوصيات :

1ـ من المهم جداً توظيف عائدات البترول لدعم الانتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني، لأن البترول يُعتبر مورد ناضب.

2ـ تأمين احتياجات الاستهلاك المحلي من البترول وتشجيع القطاع الخاص للأستثمار في قطاع البترول وتمكينه من ادارة وتمويل الصادرات.

3ـ الاهتمام بالتسويق والتوزيع واعداد الكوادر الوطنية المدربة للقيام بأعباء قطاع البترول مستقبلاً.

4ـ ضرورة السعي لتنويع وترقية الصادرات وتنمية بناء القدرات للعاملين بقطاع الصادرات غير البترولية.

---

[1] **فتحية سيد عبد العاطي** ، اثر صادرات البترول على ميزان مدفوعات السودان في الفترة من(1999ـ 2004م)، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في التخطيط التنموي، إشراف د: ابراهيم عبدالمنعم صباحي، معهد الدراسات والبحوث الانمائية ـــ جامعة الخرطوم ديسمبر 2008م.

5ـ دراسة:منى مالك ابراهيم،2001م

مستخلص الدراسة :

تهتم هذه الدراسة بتناول مشروع صناعة النفط السوداني والهدف الاساسي للدراسة هـو التعرف على كل المراحل التي تمر بها هذه الصناعة ،ومن ثم معرفة اهم الآثار الناتجـة عنها .توصلت الدراسة الي نتائج عدة تمثلت في ان السودان اصبح حالياً يحتـل مكانـاً متميزاً بين الدول العربية والافريقية بسبب امتلاكه لكميات ضخمة من النفط .

لذا فقد اتجهت انظار بعض الدول الغربية للاستفادة منه ، وبعضها الآخر ينتهج سياسـات متناقضة تجاهه لمنعه من تنفيذ هذا المشروع بعدما تأكد بقـرب نضـوب نفـط الـدول البترولية .

كما توصلت الدراسة الي ان السودان كان يعاني من مشكلة اقتصادية وتنمية غير متوازنة عن طريق اعتماده على محصول نقدي واحد "القطن" كما يعاني من عدم توفر المـوارد البترولية والتي خلقت ضرراً ببعض القطاعات الانتاجية لأعتمادها عليه؛ ولكن انتاج النفط ودخوله ضمن الصادرات الوطنية ادى الي تحسن في الميزان التجاري ومن ثـم ميـزان المدفوعات .كما اثر دخوله في قطاع التعدين إيجاباً على الناتج المحلي وبالتالي اجمـالي الناتج القومي.

التوصيات:

1ـ النفط ثروة ناضبة يجب عدم الاعتماد عليها كثروة في حد ذاتهـا ولكـن كمحـرك للثروات الاخرى للإنماء المستدام.

2ـ خلق قاعده نفطية قوية يتم عن طريقهاالاهتمام بتقوية البنيات التحتية ومصادر الطاقة الاخرى لخلق مصادر طاقة مستدامة مرتبطة بالمشاريع الاقتصادية خاصة الزراعية .

3ـ الاهتمام بالريف والعناية به كمصدر للموارد البشرية .

4ـ تقوية التعليم التقني والفني وترقية الاداء فيه عن طريـق إنشـاء كليـات ومعاهـد متخصصة في هذا المجال .

5ـ فتح المجال للاستثمارات الاجنبية وفق اسس وقوانين تحفظ الحقوق لكافة الاطـراف وتكون فيها سيطرة الدولة كاملة على كافة مراحل صناعة النفط تحقيقاً لسيادتها وتحقيقـاً للتنمية .

6ـ تشجيع رأس المال المحلي في مجال الاستثمارات النفطية .[1]

---

[1] **منى مالك ابراهيم،** مشروع صناعة النفط السوداني والآثار الاقتصادية الناتجة عنه، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في التخطيط التنموي،: إشراف د: احمد حمودة، معهد البحوث والدراسات الانمائية ـ جامعة الخرطوم 2001م.

مستخلص الدراسات السابقة :

تطرقت الدراسات السابقة الي العلاقات السودانية الصينية ، في جانبيها الاقتصادي والدبلوماسي وذلك عبر حقب زمنية مختلفة ، حيث اجمعت على اهمية العلاقات الاقتصادية بين البلدين ، واتفقت ايضاً على ان الاستثمارات النفطية قد شكلت دفعة قوية للعلاقات الاقتصادية بين البلدين ، الا انها اوصت بضرورة عدم الاعتماد على النفط بشكل اساسي مع اهمال بقية القطاعات الانتاجية الاخرى.

الفرق بين هذه الدراسة والدراسات السابقة :

اولاً: اوجه الإتفاق:

1ــ اتفقت الدراسة مع الدراسات السابقة على اهمية العلاقات الاقتصادية بين السودان والصين.

2ــ اتفقت الدراسة مع الدراسات السابقة على ضرورة تعامل السودان مع الصين في علاقاته الاقتصادية وفق خطة إستراتيجية منسجمة وواضحة الرؤى والاهداف.

3ــ ايضاً اتفقت الدراسة مع الدراسات السابقة على ضرورة توجيه الاستثمارات الصينة الي القطاعات الانتاجية الاخرى (الزراعة ، الصناعة ، التعدين) بدلاً من حصرها في قطاع النفط فقط .

ثانياً: اوجه الإختلاف:

1ــ الدراسة لا تعتبر النفط هو المحدد الرئيس للعلاقات الاقتصادية بين السودان والصين.

2ــ اختلفت الدراسة مع الدراسات السابقة في انها تناولت العلاقة بمفهوم اعمق بمزيج من (الاقتصاد الدولي ، العلاقات الدولية ، والاقتصاد السياسي).

3ــ تطرقت الدراسة الي مستقبل العلاقات السودانية الصينية ، في كافة القطاعات الاقتصادية في محاولة لرسم خط سير لمستقبلها، مع التنبؤ بمستقبل العلاقة في ظل تحسن العلاقات السودانية الامريكية .

* حيث ان الدراسة ستغطي الفجوة البحثية التي لم تتناولها الدراسات السابقة المتمثلة في التحول الذي طرأ على مستوى العلاقة بعد انفصال دولة جنوب السودان الذي بدوره ادى الي خروج نسبة كبيرة من حجم الاستثمارات النفطية التي كانت تمثل الدعامة الاساسية للعلاقات السودانية الصينية.

المبحث الاول

مقدمة وتعريفات

مقدمة:

تعتبر التجارة الدولية من الاهمية بمكان بالنسبة لإقتصاد اي دولة في العالم حيث انه لا توجد دولة في العالم مهما عظم شأنها وقوتها الاقتصادية ان تعيش بمعزل عن العالم الخارجي.

لذلك نجد ان التبادل التجاري والعلاقات الاقتصادية عموماً تقوم على تبادل المصالح والمنافع، فأصبحت إقتصاديات الدول ترتبط ببعضها البعض فمثلاً الدول الصناعية تعتمد على الدول النامية في توفير المواد الخام للصناعة بينما تعتمد الدول النامية على صادرات الدول الصناعية والمتقدمة.

وهذا التبادل ينصرف الي ثلاثة انواع رئيسة هي:

1ـ تبادل السلع المادية.

2ـ تبادل الخدمات مثل(السياحة ، النقل ، التأمين ، التعليم ، وغيرها).

3ـ تبادل المدفوعات او المعاملات النقدية بين الدول في صورة:

*استثمارات اجنبية مباشرة تأخذ شكل اقامة مشروعات اجنبية داخل دولة اخرى كأستثمار طويل الاجل .

*استثمارات اجنبية غير مباشرة متمثلة في شراء اجنبي لأسهم وسندات ومشروعات في الاسواق المحلية وعادة ما تكون قصيرة الاجل .

* التحويلات الخاصة بالارباح والتوزيعات والفوائد الخاصة بالمستثمرين الاجانب.[1]

تعريف الاقتصاد الدولي : Definition of International Economics

الاقتصاد الدولي احد فروع علم الاقتصاد، يتعلق بدراسة الاعتماد المتبادل بين دول العالم المختلفة ؛ ففي ظروف عولمة الاسواق لا يوجد ما يسمى بالاقتصاديات المغلقة حيث يوجد اعتماد متبادل بين دول العالم وبتزايد مستمر مع تزايد موجات العولمة.[2]

تعريف آخر:O there definition

هو فرع من فروع علم الاقتصاد يهتم بالعلاقات الاقتصادية والتشابك الاقتصادي بين الاقطار يؤثر ذلك على العلاقات السياسية والاجتماعية والثقافية بين الدول.[3]

---

[1] عبدالرحمن يسري وآخرون ،2006،الاقتصاد الدولي،الدار الجامعية ،الطبعة الاولى، ص5،ص6.

[2]). عبدالرحمن يسري وآخرون، المرجع السابق، ص5

[3] دومنيك سالفاتور،الاقتصاد الدولي،القاهرة،الدر الدوليةللنشر والتوزيع،ص13

تعريف الاقتصاد السياسي:Definition of Political Economics

يعرف الاقتصاد السياسي بأنه علم القوانين التي تحكم العلاقات الاقتصادية والاجتماعية التي تنشأ بين افراد المجتمع بواسطة الاشياء المادية والخدمات وهي العلاقات التي تتعلق بانتاج وتوزيع الاشياء المادية والخدمات التي تُشبع حاجات الانسان في المجتمع[1] .

تعريف التجارة الدولية :

المدلول اللغوي : تأتي في باب الراء .من تجر ــ تجراً ــ تجارة. وهي تقليب المال لغرض الربح[2].

*عرفها البيضاوي بقوله:((التجارة طلب الربح بالبيع والشراء)[3].

التعريف الاقتصادي:

هي عبارة عن عمليات الاستيراد والتصدير التي تقوم بها الدولة سواء كانت منظورة او غير منظورة. وهي كذلك تمثل انشطة التبادل التجاري للسلع والخدمات بين دول العالم المختلفة من اجل تحقيق المنافع المشتركة[4].

اهمية التجارة الدولية:

تأتي اهمية التجارة الدولية من حاجة الدول المختلفة للحصول على على سلع مادية او غير مادية من الدول الاخرى. ويرجع ذلك الي عاملين اساسين هما:

1ــ **العامل الاول يتمثل في :**عدم استطاعة اية دولة مهما بلغت قوتها الاقتصادية ان تقوم بانتاج كل السلع التي تحاتجها محلياً ،بسبب عدم توافر المواد الاولية او عدم توفر الظروف الطبيعية او الجغرافية اللازمة لأنتاج هذه السلع داخلياً.

2ــ ويتمثل العامل الثاني في: اختلاف تكاليف الانتاج لنفس السلعة بين الدول المختلفة فقد تسطيع دولة انتاج سلعة معينة داخلياً الا ان تكاليف انتاج هذه السلعة تكون مرتفعة بشكل كبيربالمقارنة بتكاليف انتاج هذه السلعة في دولة اخرى.

لذلك يكون من الافضل ان تتخصص هذه الدولة في انتاج السلع التي تنتجها بتكلفة اقل من غيرها من الدول ثم تقوم بمبادلتها بالسلع التي ترتفع فيها تكاليف انتاجها[5].

---

(1) د.محمد دُريدار، مبادئ الاقتصاد السياسي،الطبعة السادسة ،المكتب العربي الحديث للطباعة والنشر،ص16

(2) .القاموس المحيط ، الجزء الاول

(3) .تفسير البيضاوي،ص114

(4) .وكيبيديا ، شبكة الانترنت

(5) .عبدالرحمن يسري وآخرون ،مرجع سابق،ص6

خصائص الاقتصاد العالمي:Global Economic Charactvistics

يتميز الاقتصاد العالمي بالخصائص الاتية:

1ــ غياب الحدود بين الدول .

2ــ هجرة رأس المال والاستثمارات الخارجية.

3ــ الدور المتعاظم للشركات المتعددة الجنسيات.

4ــ الاتصال عبر الانترنت.

5ــ التطور الكبير في خدمات الاتصالات[1].

*هنا يبز سؤال مهم لماذا ندرس الاقتصاد الدولي كفرع مستقل عن الدراسة الاقتصادية ؟

ذلك للآتي :

1ــ بغرض تحليل اثر التدفق الدولي للسلع والخدمات وعوامل الانتاج على رفاهية المستهلكين.

2ــ التنبؤ بكيفية تأثير السياسات الوطنية الموجهة لتنظيم هذه التدفقات الدولية على الرفاهية المحلية .

3ــ ان العلاقات الاقتصادية الدولية تختلف عن العلاقات الاقليمية وتحتاج الي ادوات مختلفة نوعاً ما في التحليل عن تلك التي تستخدم في تحليل الاقتصاد المحلي.

*فمثلاً المشاكل النقدية ومشاكل الاسعار والاجور البطالة تتكرر على المستوى الدولي ولكنها تختلف من حيث نشأتها وجوهرها كما انها تتطلب حلولاً مختلفة نظراً لأختلاف طبيعة العلاقات الاقتصادية الدولية من تلك التي تسود داخل البلد الواحد.[2]

*الاختلاف بين الاقتصاديات الدولية والقومية:

1ــ امكانية تحرك عناصر الانتاج .

2ــاختلاف السياسات التجارية.

3ــ اختلاف النقود.

4ــ انفصال الاسواق.

تعريف النظام العالمي:

يمكن تعريفه بأنه ذلك الترتيب المنظم للعلاقات الاقتصادية بين وحدات النظام الدولي؛او هو مجموعة القواعد والترتيبات التي وضُعت في اعقاب الحرب العالمية الثانية لضبط قواعد السلوك في العلاقات الاقتصادية بين الدول المختلفة .

---

(1) .كيتش اوهمي،2005،الاقتصاد العالمي،المرحلة الثانية،طبعة ،الدار العربية للعلوم بيروت،ص40

(2) .دومنيك سالفاتور ، مرجع سابق، ص13

مراحله:

المرحلة الاولى:

تبدأ منذ عقد معاهدة وستفاليا عام 1648م التي اقامت النظام الدولي الحديث المبني على تعدد الدول القومية واستقلالها وتنتهي هذه المرحلة بقيام الحرب العالمية الاولى عام 1914م .

من اهم سمات هذه المرحلة ان اقوى الدول فيه كانت تقع في اوربا الغربية(بريطانيا ــ فرنسا ــ هولندا)

المرحلة الثانية:

وتبدأ منذ انتهاء الحرب العالمية الاولى عام (1919م ــ1939م) ومرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية او ما يسمى بمرحلة الحرب الباردة (1945م ــ 1991م). ويشير مصطلح الحرب الباردة الي وجود حالة من العداء والتوتر الشديدين في العلاقات بين الدول الغربية بزعامة الولايات المتحدة الامريكية وكتلة دول شرق اوربا الشيوعية بزعامة الاتحاد السوفيتي وقد اتسمت الفترة هذه بانتقال مركز الثقل في العلاقات الدولية من اوربا الغربية الي الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتي.

المرحلة الثالثة:

هذه المرحلة في الفترة من (1991م ــ 2015م) هذه الفترة شهدت هيمنة كاملة من الولايات المتحدة الامريكية ؛التي بسطت سطوتها الاقتصادية والسياسية والعسكرية على العالم كله حتى اضحى (اذا عطست امريكا تصيب العالم بالزكام)وقد تميزت هذه الفترة بالآتي :

1ــ انهيار وتفكك الاتحاد السوفيتي .

2ــ تحول النظام العالمي الي نظام احادي القطبية بقيادة الولايات المتحدة الامريكية.

3ــ التحول نحو آليات السوق والاصلاح الاقتصادي وتبني سياسة الخصخصة.

4ــ ظهور الصين كقوة منافسة للولايات المتحدة الامريكية [1].

بالرغم من ان الصين يُعتبر اقتصادها اقتصاد نامٍ الا انه وبقراءة الكثير من الخبراء في علم الاقتصاد يعتقدون بأنه سوف يكون الاقتصاد الاول عالمياً وان الصين وروسيا خلقا توزن نسبي في الاقتصاد العالمي في الفترةالاخيرة مما ينبئ بأن الاقتصاد العالمي سيكون متعدد الاقطاب مستقبلاً.

ميزان المدفوعات:

يعرف ميزان المدفوعات لدولة ما بأنه عبارة عن سجل منتظم لكافة المعاملات الاقتصادية الخارجية التي تتم بين المقيمين في دولة معينة والمقيمين في الخارج وذلك خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة واحدة.

[1] سامي عفيف حاكم، 2004،دراسات في الاقتصاد الدولي، الطبعة الخامسة ، ص115

*تدخل كل معاملة في ميزان المدفوعات كدائنة او مدينة، والمعاملة الدائنة هي التي تؤدي الي الحصـــول على مدفوعات من الاجانب والمعاملة المدينة هي التي تؤدي الي مدفوعات للاجانب.

اقسام ميزان المدفوعات:

1ــ الحساب الجاري:وينقسم الي:

أــ الميزان التجاري:Trade Balance

وينقسم الي حسابين :1ــ حساب التجارة المنظورة 2ــ حساب التجارة غير المنظورة.

ب ــ حساب التحويلات وينقسم ايضاً الي حسابين هما:

أــ تدفقات الدخل ويشمل ارباح الاسهم والسندات.

ب ــ التحويلات الجارية : وتشمل المساعدات التي لا يترتب عليها التزمات مالية بالأضافة الي التزامات الدول وديونها نحو الصناديق الدولية المختلفة وتحويلات الافراد والمنظمات والشركات.

2ــ حساب رأس المال :

ويشمل صافي تدفقات الاصول المالية من والي البلاد.

3ــ صافي الاحتياطات الدولية من الذهب والفضة والاصول السائلة.

الذهب النقدي لدى السلطات النقدية. ،رصيد العملات الاجنبية والودائع الجارية. ،الاصول الاجنبية قصيرة الاجل . ،الاصول الوطنية قصيرة الاجل.

موارد صندوق النقد الدولي . ، اي قروض تنظم خصيصاً بالاتفاق مع السلطات النقدية والبلدان الاجنبيـــة لتسوية العجز في ميزان المدفوعات.

4ــ الاخطاء والمحذوفات :

وتعادل فيه القيمة الكلية لكل من الجانبين الدائن والمدين وذلك عندما تكون القيمة المتحصل عليهـــا فـــي الجانب الدائن غير مساوية للقيمة في الجانب المدين.

انواع الاختلال في ميزان المدفوعات:

1ــ اختلال دوري وله صورتان :

أــ الاختلال الموسمي : ويحدث في البلاد الزراعية التي تعتمد على محصول واحد.

ب ــ اختلال طبيعي: ويقصد به اختلال ميزان المدفوعات للبلاد الزراعية بسبب تعـــرض محصـــولها لأحدى الكوارث.

2ــ اختلال دوري :

هو الاختلال الذي يحدث نتيجة للتقلبات الاقتصادية التي تنتاب النظام الاقتصادي من انكماش وانتعاش .[1]

[1] خالد حسن البيلي ، 2015، الاقتصاد الدولي ، مجموعة محاضرات ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، ص4

3ـ **اختلال مزمن :**

ينشأ في الدول النامية التي تعاني انخفاضاً في الانتاجية ويرجع بصفة اساسية الي قلة ادوات الانتاج التي تتعاون مع العمل، ومن ثم فأن برامج التنمية الاقتصادية التي تتبعها الدول تعتمد دائماً الي رفع مستوى الاستثمار والذي يؤدي الي رفع مستويات التضخم ،هذا بالاضافة الي زيادة واردات الدول المتطورة فأنها تعاني عجزاً مزمناً في ميزان المدفوعات .

4ـ **الاختلال المتصل بالاسعار :**

*.ارتفاع او انخفاض مستوى الاسعار الداخلية عن مستوى الاسعار الخارجية دون ان يصحبه تعديل سعر الصرف.

*. رفع قيمة العملة في سوق الصرف دون ان يكون ذلك مرتبطاً بالاسعار الداخلية بالنسبة للاسعار العالمية ، يقلل الطلب على صادرات الدولة لأرتفاع ثمنها فيظهر العجز في ميزان المدفوعات .

*. انخفاض اسعار السلع في الخارج مع بقاء الاسعار على ما كانت عليه داخل الدولة ،فلا تقوى اسعار صادراتهاعلى منافسة اسعار صادرات الدول الاخرى فتقل صادراتها ويظهر العجز في ميزان مدفوعاتها.

5ـ **الاختلال الهيكلي :**

وهو الذي يصيب تركيب واتجاه العلاقات الاقتصادية بين الدول المختلفة لأسباب تتصل بقدرة كل منها على الانتاج،وبمستوى التكاليف والنفقات فيها وبالتقدم التقني الذي تطبقه اساليب انتاجها، وبمستوى معيشة سكانها وبمركز الدولة كدائنة او مدينة في النطاق الدولي بسبب استثمارتها الدولية الماضية .[1]

الفائض او العجز في ميزان المدفوعات :

نادراً ما يتعادل طرفا ميزان المعاملات الجارية .بل وقد يكون هنالك فائض(الايرادات تزيد عن المدفوعات) او قد يكون هنالك عجز (المدفوعات تزيد عن الايرادات).

الفائض: Surplus

في حالة وجود فائض تتصرف فيه الدولة كالآتي:

1ـ تزيد من طلبها على السلع والخدمات الاجنبية .

2ـ تقرض هذا الفائض الي دولة اجنبية او تستثمره فيها.

3ـ تزيد من احتياطاتها من الذهب والنقد الاجنبي .

العجز في ميزان المدفوعات:

يحدث العجز في ميزان المدفوعات نتيجة لزيادة المدفوعات على الايرادات وتلجأ الدولة الي معالجة العجز في الاجل القصير باستخدام السياسات الاتية :

[1] خالد حسن البيلي ، 2015، الاقتصاد الدولي ، مجموعة محاضرات ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، ص15

1ــ الاقتراض من الخارج او محاولة جذب ودائع من الخارج .وعيب هذه السياسة ان الدولة قد تضطر لدفع فوائد مرتفعة على القروض كما ان المودعين قد يقومون بسحب اموالهم فجأة مما يعــرض النظــام المصرفي للدولة للخطر.

2ــ السحب من الارصدة الاحتياطية وهنا تواجه الدولة محدودية هذه الارصدة مهما بلغ حجمها.

* اما على المدى الطويل فقد تلجأ الدولة لأستخدام اي من هذه السياسات :

اولاً: تخفيض قيمة العملة :Devaluation

عند تخفيض قيمة العملة تبدو الصادرات الوطنية ارخص ثمناً للمشترين الاجانب وفي المقابل تصبح السلع الاجنبية اكثر غلاءً بالنسبة لمواطني البلد المعني ولذلك سيتجهون للشراء اكثر مــن المصــادر المحليــة وشراء الاقل من الخارج مما يؤدي الي زيادة الصادرات وتخفيض الواردات.

من اجل ان تؤدي هذه السياسة الي نتائج ايجابية لا بد من توفر ثلاثة شروط اساسية هي:

1ــ لابد ان تكون سلع الصادرات ذات طلب مرن.

2ــ من ناحية العرض الموارد لا بد ان تكون متوفرة بحيث يمكن تحريكها من قطاعات الاقتصاد المختلفة للقطاعات التي بها أنتاج سلع الصادر.

3ــ على المدى الطويل لا بد من احتواء الارتفاع في الاسعار المحلية باعتبار ان تخفيض قيمــة العملــة يمكن ان يؤدي الي ارتفاع الاسعار محلياً مما يتطلب تخفيضات اخرى في قيمة العملــة المحليــة لكــي تستطيع سلع الصادر منافسة نظيراتها المنتجة في دول اخرى.

ثانياً: سياسات جانب الطلب :

قد تلجأ الدولة لأستخدام سياسات انكماشية وتتمثل في زيادة الضرائب وتخفيض الانفاق الاستهلاكي والذي بدوره سيؤدي لأنخفاض الواردات وقد يؤدي ذلك ايضاً لتخفيض التضخم ،مما سيجعل السلع الوطنية اكثر منافسة في الخارج وفي نفس الوقت سيؤدي لأنخفاض الوردات عندما يتجه المستهلك الي هذه السلعة.

ثالثاً:فرض قيود على التجارة الخارجية وتشمل :

1ــ فرض رسوم جمركية على الوردات .

2ــ اتباع نظام الحصص.

3ــ فرض قيود على النقد الاجنبي .

4ــ رخص الاستيراد.

5ــ حظر بعض السلع.

6ــ تقليص الدعم الحكومي .

7ــ سياسات المشتروات.Precherment Policies.

سعر الصرف : Exchange Rate

تعريف سعر الصرف: Definition of Exchange Rate

*.يمكن النظر الي سعر الصرف على انه عباره عدد الوحدات من العملة الوطنية التي تدفع ثمناً لوحـــدة واحدة من العملة الاجنبية .

ومن زاوية ثانية يمكن النظر الي سعر الصرف باعتباره عدد وحدات العملة الاجنبية التي تدفع ثمناً لوحدة واحدة من العملة الوطنية[1] .

تعريف آخر:Other Definition

هو سعر تبادل العملات بعضها ببعض ، او هو عبارة عن السعر المحلي لوحـــدة واحـــدة مـــن العملـــة الاجنبية[2].

انواعه: Types of Exchange Rate

1ــ سعر الصرف الثابت: Fixed Exchange Rate

2ــ سعر الصرف المرن : Flexible Exchange Rate

3ــ اسعار الصرف المتوسطة : Intermediate Exchange Rate:ومنها:

أــ سعر الصرف المعدل الثابت :Adjustable Peg

ب ــ سعر الصرف المعوم القذر : Dirty Floating

ج ــ سعر الصرف الزاحف الثاب : Crawling Peg

د ــ سعر الصرف المعوم المشترك:Joint float

ه ــ سعر الصرف المدار:Managed float

العوامل التي تؤثر على سعر الصرف :

1ــ معدلات التضخم :Inflation Rate

2ــ سعر الفائدة: Interest Rate

3ــ معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي:GDP Growth Rate

4ــ المخاطر السياسية والاقتصادية :Economic and Political Risks

---

[1] د.سامي عفيف حاكم،دراسات في الاقتصادالدولي،مرجع سابق،ص116

[2] غازي عبدالرزاق النقاش،1996م،التمويل الدولي والعمليات المصرفية الدولية،،داروائل للنشر،عمان،ص210

المبحث الثاني

الاطار النظري للدراسة

تمهيد:

يذخر الفكر الاقتصادي بالكثير من النظريات الاقتصادية في التبادل الدولي،التي تتطور بتطـــور الزمـــان والمكان،وذلك وفق متغيرات ومستجدات كل عصراذ ان كل حقبة زمنية تختلـــف بـــأختلاف الظـــروف الطبيعية والتكنولويجية والبيئية، والعالم والعلم يشهدان تطورا يوماً بعد يوم وبأحداث متسارعة في كافـــة ضروب الحياة .

لذلك كان لا بد للفكر الاقتصادي ان يتطور معه ، وتنقسم النظريات الدولية في التبادل الدولي الي قسمين هما :

1ــ النظريات الكلاسكية

2ــ النظريات الحديثة.

اولاً: النظريات الكلاسيكية :

وهي النظريات التقليدية مثل نظرية التجـــاريين ــ ونظريـــة القيمـــة المطلقـــة لآدم ســـميث ــ نظريـــة المزايانسبية لديفد ريكاردو ــ ونظرية القيم الدولية لجون استيورات ميل .

1ــ نظرية التجاريين: Mercantilists

تتلخص هذه النظرية (والتي سادت من القرن السادس عشر الي منتصف القرن الثامن عشر) .في ان ثروة الدولة تقاس بما لديها من نقود (ذهب ــ وفضة) وترى ان اهم طريق لدى قطراً ما لكي يصبح غنياً وقوياً هو ان يصدر اكثر مما يستورد ويسوي الفرق بين الصادر والوارد بتدفق المعادن النفيسة الـــي الـــداخل وكلما استحوذ قطراً ما على ذهب اكثر كان اعظم واغنى ، ومن ثم يثنـــي التجـــاريون فكـــرة ان علـــى الحكومة ان تنمي الصادرات وتقيد الوردات [1].

*** الانتقادات :**

لم يضع التجاريون بالاً لموضوع التوازن الخارجي ،فكلما كانت فكرتهم الاساسية هي زيادة حقوق الدولة عن ديونها في ميزان التبادل الخارجي يجب ان يكون غير متوازن مع ضرورة اختلاله لصالح الدولة.

2ــ نظرية الميزة المطلقة لآدم سميث:Absolute Advantage

انتقد آدم سميث كل ما من شأنه اعاقة تقسيم العمل سواء داخـــل الدولـــة الواحـــدة او مـــا بـــين مخلـــف الدول،واوضح ان المزيا التي تنتج عن تقسيم العمل داخل الدولة الواحدة تتحقق نتيجة تقسيم العمل الدولي ،فتقسيم العمل الدولي يتيح لكل دولة ان تتخصص في انتاج السلع التي يكون لها ميزة مطلقة في انتاجها ثم

[1] محمد عبد العزيز عجمية،2000،الاقتصاد الدولي، دراسة نظرية وتطبيقية ،الطبعة الاولى،ص16

تبادل فائض انتاجها عن استهلاكها بما يفيض عن حاجة الدول الاخرى من سلع تتمتع بانتاجها بنفس الميزات المطلقة.[1]

الانتقادات التي وجهت لآدم سميث:

1ــ لا تبين مبادئ النظرية كيف يمكن للدول التي لا تحظى باي تفوق مطلق في انتاج اي سلعة دفع قيمة وراداتها من الدول ذات التفوق المطلق طالما ليست لديها قدرة على التصدير.

2ــ ماذا يحدث عندما تستطيع اي دولة ان تنتج اية سلعة بنفقات اقل من دولة اخرى.

3ــ لا يرى سميث داعياً للتفرقة بين التجارة الداخلية والتجارة الخارجية ، والثانية تعد امتداد للاولى وكلاهما وسيلة للتخلص من الانتاج الفائض في حين ان نوعي التجارة مختلفان كل الاختلاف في خصائصه ونظرياته وقد كان ريكاردو اول من وضح ذلك فيما اسماه قانون المزايا النسبية.

نظرية المزايا النسبية لديفد ريكاردو:Comparative Advantage

طبقاً لهذه النظرية فأنه في ظل التجارة الحرة ستتخصص كل دولة في انتاج السلع التي يمكن انتاجها بنفقات ارخص نسبياً ،وتقوم بأستيراد السلع التي تتمتع دول اخرى بميزة نسبية فيها، فالأختلاف بين الدولتين "وفقاً لريكاردو" في النفقة النسبية وليس في النفقة المطلقة ،حيث يرى ريكاردو قانون النفقات المطلقة صحيح بالنسبة للتجارة الداخلية اما في التجارة الدولية فلا تتحدد القيم التبادلية فيها على اساس كمية العمل اللازمة لإنتاج كل من السلعتين كما هو الامر في الدولة الواحدة.

فروض فهم النظرية :

1ــ ان التبادل يتم على اساس المقايضة .

2ــ ان يقتصر على دولتين لا تنتجان الا سلعتين.

3ــ لا توجد نفقات نقل او رسوم جمركية .

4ــ تكلفة انتاج الوحدة لا تتغير تبعاً لحجم الانتاج.بمعنى ان قوانين الغلة النسبية غير مطبقة وان الانتاج يخضع لقوانين ثبات الغلة.[2]

جدول رقم (1)مثال توضيحي لنظرية الميزة النسبية :

المنتج	سوريا	مصر
دقيق قمح:كيلو/عامل ــ ساعة	10	60
قماش: متر / عامل ــ ساعة	20	40

[1] زينب حسين عوض ، 2003، العلاقات الاقتصادية الدولية ، الفتح للطباعة والنشر، الاسكندرية ، ص52.
[2] محمد عبد العزيز عجمية ، مرجع سابق ، ص21.

من الجدول اعلاه يتضح الآتي :

1ــ مصر لديها ميزة مطلقة على سوريا في انتاج دقيق القمح والقماش،بينما سوريا لديها نقيصة مطلقة بالنسبة لمصر في انتاج هاتين السلعتين.

2ــ وفقاً لنظرية الميزة المطلقة ،فأن مصر تستفيد من تصدير كلتا السلعتين وسوريا تصبح مستوردة فقط، وهذا المنطق ترفضه نظرية المزايا النسبية التي تقول ان هناك مكاسب مؤكدة من تخصص مصر في انتاج وتصدير احدى السلعتين فقط وهي السلعة التي تتمتع فيها بميزة نسبية كما ان هناك مكسب مؤكد لسوريا من التخصص في انتاج وتصدير السلعة الاخرى حيث سيكون لديها ميزة نسبية فيها.

3ــ من الجدول القائم اعلاه نجد ان انتاجية العامل المصري في انتاج القامش تبلغ ضعف انتاج انتاجية العامل السوري (40 ــ 20) حيث ان انتاجية العامل المصري في انتاج الدقيق تبلغ ستة اضعاف انتاجية العامل السوري (60 ــ 10) وعلى هذا تقرر النظرية ان مصلحة مصر تقتضي ان تتخصص في انتاج وتصدير السلعة الاخرى وهي القمح حيث يصبح لها فيها ميزة نسبية.

4ــ هذا التخصص القائم على المزايا النسبية يعني تقسيم العمل على المستوى الدولي فمصر سوف تنتج وتصدر الدقيق الي سوريا والاخيرة سوف تستطيع تصدير القماش الي مصر وسوف يصبح هناك ما يسمى (الاعتماد المتبادل) بين البلدين فلا تستغني إحداهما عن الاخرى في اشباع حاجاتها من الدقيق والقماش[1].

الانتقادات التي وجُهت لنظرية الميزة النسبية :

1ــ تغفل النظرية امكانية إنتقال عناصر الانتاج بين الدول وهي تفترض ثبات النفقة ولذلك فهي تغفل مدى انخفاض التكاليف بفضل الانتاج الكبير ،وايضاً تغفل نفقة النقل وهي من الاهمية بمكان بحيث لا يمكن اهمالها حيث نجد منطقة في المانيا هي "هامبروغ" تفضل استيراد الفحم من انجلترا على شرائه من اقليم الرور بألمانيا والسبب في ذلك ان نفقة النقل عن طريق البحر اقل من انجلترا الي هامبروج منها بالبر من الرور الي هامبروج .

2ــ تقوم النظرية اساساً على نظرية العمل في القيمة والتي تهمل دور باقي عناصر الانتاج الاخرى حيث تبني اهمية قيمة السلعة على كمية العمل اللازمة لأنتاجها .

3/ النظرية تحدد السلع التي تدخل في التجارة الدولية ولكنها لا تعالج كيفية تحديد نسبة التبادل الدولي

[1] د.خاد حسن البيلي2015 ،محاضرات في الاقتصاد الدولي، مصدر سابق،ص9

4ــ نظرية القيم الدولية :"جون ستيورات ميل".

وفقاً لهذه النظرية فأن الذي يحدد معدل التبادل الدولي هو الطلب المتبادل من جانب كل دولة على منتجات الدول الاخرى ، ومعدل التبادل الذي يحقق التوازن في التجارة الدولية هو ذلك المعدل الذي يجعل قيمة صادرات وورادات كل دولة متساوية .ويتوقف تحديد معدل التبادل الدولي عند ميل قوة طلب الدولة على ناتج الدولة ومرونة هذا الطلب .

*.طبقاً لهذه النظرية هناك مكسب ينتج عن قيام التجارة الدولية وتوزيع هذا المكسب بين الدولتين يخضع للعديد من العوامل الاقتصادية والسياسية وعموماً كلما اقترب معدل التبادل الدولي كثيراً من معدل التبادل المحلي لدولة ما كان نصيبها من مكسب التجارة الدولية ضئيلاً والعكس صحيح.

الانتقادات:

بعدت هذه النظرية عن الواقع حيث افترضت تكافؤ اطراف المبادلة حيث يعتقد ميل ان الدولة الصغيرة يمكن ان تحقق مكسباً اكبر من الدول الكبيرة في التجارة الدولية.ففي وسع الدولة الصغيرة ان تتبادل مع الدول الكبيرة ، وفقاً لمعدل التبادل السائد في الدولة الاخيرة دون ان يؤثر ذلك المعدل نظراً لأرتفاع مستوى المعيشة في الدول الكبيرة وضخامة طلبها،بينما يؤكد الواقع غير ذلك تماماً اذ ان مكسب الدول النامية يعتبر ضئيلاً اذا ما قورن بمكاسب الدول المتقدمة.

2ــ النظريات الحديثة :New Classic Theory

اولاً:نظرية نفقة الاختيار "لهابرلر":

انتقد هابرلر الاساس الذي تقوم عليه نظرية العمل في القيمة ،واعتمد على فكرة نفقة الاختيار بدلاً من النفقة المحدودة على اساس العمل في تفسير التبادل الدولي، ونفقة الاختيار هذه الخاصة بانتاج سلعة معينة تتكون من جميع السلع الاخرى والتي كان يمكن انتاجها بنفس عناصر الانتاج، وعلى هذا فأن نفقة الاختيار ليست نفقة انتاج يتم انفاقها بالمعنى الصحيح وانما هي النفقة التي ضُحي بها من اجل انتاج سلعة من السلع، ويرى هابرلر ان السلع في داخل كل دولة تتناسب مع نفقات استبدال هذه السلع.

والبلد الذي يتمتع بميزة نسبية في انتاج احدى هذه السلع يستطيع الكسب من وراء التبادل الدولي ، وقد استخدم هابرلر فكرة نفقة الاختيار لبيان المزايا النسبية في نطاق التجارة الدولية عن طريق ما يعرف بمنحنيات الناتج المتساوي ويبين هذا المنحنى بالنسبة لبلد معين كل المجموعات التي يمكن لهذا البلد ان ينتجها من كميات مختلفة من سلعتين معينتين خلال مدة معينة وذلك بكميات معينة من عناصر الانتاج[1].

الانتقادات:

لم يتمكن هابرلر من تفسير اسباب اختلاف النفقات النسبية بين الدول فضلاً عن تحليل نظرية التجارة الخارجية على اساس معدلات المبادلة في شكل وحدات مادية للمنتجات والعناصر المنتجة هو تحليل

[1] زينب حسين عوض،العلاقات الاقتصادية الدولية، مرجع سابق، ص54

محدود المدى بالنظر الي المبادلات التجارية بين الدول لا يتم في الواقع على اساس المقايضة بل على اساس النقود"الائتمان". وقد جائت النظرية السويدية لسد هذا النقص.

ثانياً: النظرية السويدية "هكشر ــ اولين"

تُرجع هذه النظرية سبب قيام التجارة الخارجية الي التفاوت بين الدول في مدى وفرة عناصر الانتاج المختلفة في كل منها .

هذا التفاوت من شأنه ان يوجد اختلافاً في اثمان عناصر الانتاج وبالتالي في اثمان المنتجات نظراً لتفاوت السلع فيما تحتاجه من شتى العناصر مما يبرر قيام التجارة بين مختلف الدول اذا ستتجه كل دولة الي تصدير تلك السلع التي تنتجها في داخلها برخص نسبي.

الانتقادات:

1ــ إغفال النظرية للفروق النوعية لعناصر الانتاج.

2ــ اغفلت النظرية انتقال عناصر الانتاج دولياً، واستخدامها لمتغيرين فقط هما العمل ورأس المال .

3ــ تنص النظرية على ضرورة تماثل عناصر الانتاج الواحدة .[2]

*** تعقيب:**

قديماً كانت الاجندة السياسية هي التي تحرك المصالح الاقتصادية اذا انه كان للسياسة دوراً مؤثرً على العلاقات الاقتصادية بالنسبة للبلدان،فموقف معين في قضية معينة يمكن ان تكون له آثار اقتصادية سالبة .مثل موقف السودان من غزو صدام حسين للكويت عام 1991م.

وقرار معين في وقت معين يمكن ان يكون له اثر ايجابي على الاقتصاد مثل قرار مشاركة السودان في عاصفة الحزم.

وذلك للتشابك والترابط الكبيرين بين الاقتصاد الدولي والسياسة الخارجية ،الامر الذي افرز لنا ما يسمى بعلم الاقتصاد السياسي .والذي اصبح يأخذ مكانة كبيرة كفرع من فروع علم الاقتصاد، وخاصة في البلدان الغربية .

الا ان تطوراً قد حدث في هذا الامر جعل الناظر الي امر العلاقات الدولية الاقتصادية يجد انه قد اصبح هناك شبه انفصال ما بين المواقف السياسية والمصالح الاقتصادية .

*.على سبيل المثال لا الحصر، نجد ان السودان يأخذ موقفاً سياسياً رافضاً لدعم جوبا للحركات المسلحة، الا انه مع ذلك يسمح بمرور البترول الجنوب سوداني عبر خطوط الانابيب السودانية وتصديره عبر الموانئ السودانية ايضاً.

*كذلك نجد في خضم الازمة مابين روسيا واوكرانيا ،روسيا لم تقم بقطع امداد الغاز من اوكرانيا .

---

[2]زينب حسين عوض، المرجع السابق ، ص56.

واخيراً وليس آخراً العلاقة ما بين تركياوايران اذ ان تركيا تتقاطع مع المواقف السياسية لأيران في المشكلة السورية ،لكن مع ذلك العلاقات الاقتصادي بين البلدين في تطور مستمر.

ـ عليه يمكن القول بأن الدول اصبحت تتعامل بنظرية "إعلاء المصلحة العامة".في العلاقات الدولية الاقتصادية.

بعض المنظمات الدولية العاملة في الاقتصاد الدولي :

1ـ منظمة التجارة العالمية: (WTO)

وتضم تلك النظمة في عضويتها 147 دولة.تشكل معظم تجارة العالم،وتوفرهذه المنظمة اطاراً للمفاوضات التجارية ،وترسخ قواعد لممارسة اتجارة الدولية.

قد حلت محل اتفاقية الجات عام 1995م.

2ـ صندوق النقد الدولي: (EMF)

ويضم في عضويته 184 دولة ويركز بصفة اساسية على الامور النقدية الدولية ،ويتيح الصندوق الموارد للدول التي بحاجة اليها،كما انه يوجه نظام النقد الدولي.

3ـ البنك الدولي: (WB)

وتقوم هذه المؤسسة المالية الدولية بتقديم القروض للدول النامية من رأس المال المكتتب فيه، وكذلك من الاموال التي يتم توفيرها من اسواق رأس المال العالمية انه لا يمثل بنكاً مركزياً عالمياً[1].

[1] موردخاي كريانين،2007،الاقتصادالدولي مدخل السياسات ،دار المريخ للنشر،الرياض،ص37

المبحث الاول

(نبذة تاريخية عن العلاقات السودانية الصينية)

مقدمة:

تعتبر العلاقات السودانية ــ الصينية قديمة وازلية بل تعد من اقدم علاقات الصين مع الــدول الافريقية حيث كان للصين اتصال مباشر مع مملكة مروي شمال السودان فقد اوضح السيدان " تشو ليت ــ وكان تاي ".مبعوثا مملكة (وو) جنوبي الصــين (22ـــ280م) للغــرب فــي تقريرهما ما يشير الي ان الحزام الاقتصادي الاول لطريق الحرير (Silk Road) كان يمــر حتى السودان [1].

اما في العصر الحديث فأن بذرتها الاولى قد غُرست في مؤتمر باندونغ عام (1955م). حيث قام الزعيم الراحل اسماعيل الازهري بالجلوس بالوفد السوداني على منضدة منفصــلة عــن الوفد المصري ، واخرج منديله الابيض وكتب عليه بالانجليزية(SUDAN) حينهــا علــق الرئيس الصيني آنذاك تشو آن لاي بقوله: (هذا اعظم علم رأيته في حياتي)[2].

لكن البداية الحقيقية والفعلية كانت في العام (1959م). في عهد الرئيس عبود وذلــك بتبــادل التمثيل الدبلوماسي.

التعاون الاقتصادي بين السودان والصين:

تم التوقيع على اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني بين البلدين في العام 1970م.وبموجب هــذه الاتفاقية قدمت حكومة الصين الشعبية عدداً من القروض لحكومة السودان بلغت في مجملهــا حتى ابريل 2012م حوالي 7597.8مليون دولار اي ما يقارب 8مليار دولار.ســاهمت فــي تمويل عدد من المشروعات والمنشآت الهامة في السودان .

وقد حدث طفرة كبيرة في العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين بدخول الصين كشــريك فاعل في مجال استخراج البترول.

*فيما يلي جدول رقم(2) العون المقدم خلال الحقب المختلفة بالألف دولار:

الفترة	المبلغ
1970م ــ 1979م	28.6
1980م ــ 1989م	67,1
1990م ــ 2012م	7.502.2
الجملة	7597.8

المصدر:وزاة المالية والتخطيط الاقتصادي ــ وحدة الصين

[1] صحيفة المجهر السياسي،تغطية ندوة حول طريق الحرير،رابطة جمعية الصداقة العربية الصينية،القاهرة،العدد1169

[2]سيف الدولة بشير عبدالله،2016،ورقة عن العلاقات الصينية ـ الافريقية، فعاليات المنتدى العربي الصيني ،،ص6

*يلاحظ من الجدول السابق ان الفترة من 1990م ــ 2012م هي الفترة التي نمت فيها العلاقات وتطورت الي مراحل متقدمة ،وقد تميزت القروض في هذه الفترة في انها ساهمت في تطوير مجالات حيوية وهامة مثل البترول ،والكهرباء ،والمياه والطرق والجسور.

ويمكن تفصيل العون المقدم من الصين على النحو التالي :

القروض بدون فوائد.ــ القروض التفضيلية. ــ القروض التجارية(بضمان البترول ــ بضمان بنك السودان). ــ القروض النقديةــ المشروعت المقدمة بموجب مبادرة الصين لأفريقيا. المنح[1].

التعاون في مجال النفط:

تعتبر الصين من اهم الدول التي ساعدت في استخراج النفط السوداني .حيث ان النفط يمثل العمود الفقري والركيزة الاساسية للعلاقات بين البلدين .

ــ بنهاية عام 1996م وبداية عام 1997م.اعلنت وزارة الطاقة والتعدين السودانية عن نيتها لطرح مشروع النفط السوداني للشركات العالمية العاملة في مجال النفط .من اجل انتاج وتصدير النفط السوداني ،وكانت النتيجة بقيام (الكونسورتيوم) المعروف بشركة النيل الكبرى للبترول والذي يتألف من:

1ــ الشركة الوطنية للبترول (الصينية) بنسبة 40%.

2ــ شركة بتروناس(الماليزية)بنسبة 30%.

3ــ شركة استات بترليوم الامريكية : قبل ان تبيع حصتها لشركة تلسمان الكندية بنسبة 25%. تعرضت شركة تلسمان لضغوط امريكية قامت بأثرها ببيع حصتها لشركة البترول الوطنية الهندية.

4ــ شركة سودابت (السودانية) بنسبة 5%.

* تعتبر الصين اكبر مستورد للنفط السوداني حيث بلغ الصادر السوداني في العام 2010م. 8,231,689مليون دولار[2].

التعاون الزراعي بين السودان والصين:

ـــ تضمنت اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني الموقعة بين البلدين في العام 1970م.الاستفادة من التجربة الصينية في مجال زراعة القطن والمساهمة في التنمية الريفية ومحاربة الجفاف في السودان .

ــ في العام 1973 م تم التوقيع على اتفاقية لأستغلال الثروة السمكية في بحيرة النوبة .

---

[1] وزارة المالية،ادارة التمويل الخارجي،وحدة الصين،2015

[2] بنك السودان.،الموجز الاحصائي.2010م.

ـ في عام 1975م تم التوقيع على اتفاقية لزراعة الارز بمشروع الجزيرة وقد ساهم فريق من الخبراء الصينين في إجراء التجارب لزراعة الارز بالمشروع واختيار العينات الملائمة ووسائل الزراعة واساليبها الحديثة وتم زراعة عشرة الف فدان وقد اكتفت البلاد ذاتياً من الارز في تلك الفترة ،وتواصل التعاون بين البلدين حيث زار عدد من الخبراء السودانين الصين عام 1986م.ووقفوا على تجربة الصين في مجال مكافحة الجفاف والتصحر.

ـ في عام 1994م تم التوقيع على اتفاق التعاون الزراعي بين البلدين اشتمل على التعاون في مجال التنمية الزراعية والتي تشمل تطوير البحث العلمي ، والارشاد الزراعي تبادل المعلومات والخبرات ، إنتاج وتوفير المواد الغذائية ، التنسيق بين البلدين في مجال تصدير المنتجات الزراعية ، تنمية مصادر الري والتعاون في مجال الخدمات الزراعية والتقنية .

ـ خلال زيارة وفد شركات النسيج الصينية للسودان ، عام 2001م ولقاءه بالمسئولين في الوزارة اقترح الجانب الصيني وضع خطة للتعامل مع السودان تشمل المشاركة في مشاريع زراعة القطن في السودان ،اقترح الجانب السوداني عليه الاستثمار في المشاريع الحالية بالتعاقد مع ادارة تلك المشاريع او الاستثمار في مشاريع جديدة مثل مشروع الرهد الزراعي (المرحلة الثانية). وتم اقتراح مشروع الجزيرة ليكون نموذجاً لبدء التعاون بين البلدين في هذا المجال وذلك لتوفر الخبرة لدى المزارعين في انتاج هذا المحصول[1].

التعاون التجاري بين البلدين:

في العام 1962م تم التوقيع على اول برتكول تجاري بين البلدين لكنه لم يُفعل طيلة فترة الستينات وذلك لعدم توفر الاستقرار السياسي.

بعد الزيارة التي قام بها نميري في بداية السبعينات شهدت علاقة البلدين تطوراً ملحوظاً في الجانب التجاري والاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

مثلت الصين البديل المناسب للاسواق الاوربية وخاصة بريطانيا بالنسبة للقطن السوداني فحجم التبادل التجاري بين السودان والصين قد بلغ 2مليون جنيه عام 1958 ولكن الفترة من 1968ـ 1974م تعتبر قمة التطور في تجارة البلدين للفترة الاولى من هذه العلاقة (1956ـ1989م). حيث بلغ عائد القطن في العام 1973م 21,5مليون جنيه بزيادة26% عما كان عليه الحال في عام 1971.كما انه بلغ ثلاثة اضعاف جملة صادرات القطن للدول الاشتراكية مجتمعة [2].

---

[1] وزارة الزراعة والغابات ،ادارة التعاون الثنائي

[2]) عادل حسن محمد احمد2010،مستقبل التعاون بين السودان والصين،ط1،مطابع السودان للعملة،الخرطوم،ص192

المبحث الثاني

الاسباب التي دفعت السودان للتوجه نحو الشرق:

تمهيد:

السودان كدولة تمتاز بموقع جغرافي مميز يعتبر "إستراتيجي"،وحباها الله بموارد ضخمة في باطن الارض وخارجها دون شك تحتاج الي طاقات تحرك جمود تلك الموارد البكرةغير المستقلة سواء كانت تلك الطاقات داخلية او خارجية.

نجد ان السودان منذ العام 1997م يقبع تحت وطأة العقوبات الامريكية الاحادية الجائرة المفروضة على السودان لأسباب عديدة تراها الادارة الامريكية والدوائر الغربية الموالية لها ابرزها وصمه بأنه دولة ترعى الارهاب .

هذا الحصار الاقتصادي كان له تأثيراً كبيراً على الاقتصاد السوداني الامر الذي دفع السودان للتوجه شرقاالي دول (الصين ــ ماليزيا ــ الهند ــ وحديثاً روسيا).

وبما اننا في هذه الدراسة نأخذ دولة الصين كنموذج .فأننا سنقدم شرحاً مبسطاً للاسباب والدوافع لأتجاه كل من السودان والصين نحو الآخر.

اولاً: الاسباب التي دفعت السودان للتوجه شرقاً:

1ــ العقوبات الاقتصادية المفروضة على السودان من قبل الولايات المتحدة الامريكية:

خرج الرئيس الامريكي (بيل كلنتون) في الثالث من تشرين الثاني /نوفمبر1997م.بقرار فرض عقوبات اقتصادية على السودان متمثلة في عدم التعامل معه اقتصادياً وماليا،ومنع من خلاله الشركات والمؤسسات المالية من بنوك وصرافات التعامل مع السودان.

على اثره يمنع التصدير والاستيراد من السودان،والتحويلات المصرفية منه واليه،بل توعد كل من يخالف هذا القرار بالعقوبات واصبح هذا القرار يُجدد في (نوفمبر) من كل عام.بواسطة الرئيس الامريكي[1].

2ــ **الضغوطات التي مارستها الولايات المتحدة الامريكية على حلفائها:** في اوربا الغربية وافريقيا وبعض الدول العربية والآسيوية بعدم التعاون الاقتصادي مع السودان بحجة ان النظام الحاكم فيه يرعى الارهاب وبالتالي فأنه يشكل خطراً على السلم والامن الدوليين واستصدرت من مجلس الامن الدولي القرارات 1044 ورقم 1054 ورقم1070 التي تتضمن نوع من الحظر الدبلوماسي[2].

هذا الحصار الاقتصادي الخانق وضع السودان في عزلة خارجية ومقاطعة للسودان حتى من بعض الدول العربية التي لها مصالح مع الولايات المتحدة.

---

[1] .د.خالد حسين محمد،الموقع الالتكروني لوزارة الدفاع.

[2] جعفر كرار علي،ورقة عن العلاقات السودانية الصينية،مركز دراسات الوحدة العربية،ص30

حيث نجد ان الولايات المتحدة مارست ضغوطاً على شركة تلسمان الكندية التي كانت تنقب عن النفط السوداني واجبرتها على بيع حصتها لشركة البترول الوطنية الهندية.[1]

3ـ دينمايكية النمو الاقتصادي المتسارع لدول (الصين ـ ماليزياـ الهند):

هذا يعتبر عامل مشترك من عوامل التقارب بين السودان ودول شرق آسيا حيث تشهد هذه الدول نمواً متسارعاً في اقتصادياتها ،الامر الذي يجعلها في حاجة ماسة الي موارد الطاقة والمواد الخام لأدارة وتشغيل مصانعها.

بلغت صادرات السودان للدول الآسيوية 39.7% عام 1999م.ثم تطورت بصورة دراماتيكية لتصل عام 2002م 73.8% من جملة صادرات السودان اما الواردات فقد كانت المجموعة الآسيوية تمثل المركز الثالث في عام 1999م.بنسبة مساهمة في الوارد و23.9%وفي عام 2002م.كانت نسبة الواردات 23% محققة المركز الثاني بعد الدول العربية.[2]

4ـ قدرة الشركات (الصينية والماليزية والهندية).على العمل في ظروف السودان الصعبة:

من المعلوم ان السودان في الفترة من 1983م ـ 2005م.شهد عودة التمرد في الجنوب مرة اخرى من قبل الحركة الشعبية بقيادة د.جون قرنق دمبيور.الامر الذي ادخل السودان في دوامة حرب اهلية طاحنة ،مما جعلت مناخ الاستثمار غير آمن مع ذلك ابدت شركات تلك الدول استعدادها للعمل والاستثمار في النفط السوداني.

ثانياً: الاسباب التي دفعت الصين الي التوجه نحو السودان:

1ـ موقع السودان الجيوإستراتيجي المميز في القارة الافريقية:

حيث انه يقع في الزاوية الشمالية الشرقية لقارة افريقيا بين (دائرتي 4،22.شمالاً وبين خطي طول 22ـ 38درجة شرقاً).ويطل على ساحل البحر الاحمر،ويتوسط سبع دول هي:

اثيوبيا ـ وارتريا من جهة الشرق،ومصر وليبيا من جهة الشمال،تشادـ وافريقيا الوسطى من جهة الغرب،ودولة جنوب السودان من جهة الجنوب.[3]

*.هذا الموقع الجغرافي المميز مكنه من ان يكون بوابة لدخول الصين الي القارة الافريقية هذا بالاضافة الي انه يقع تحت حزام طريق الحرير.

2ـ الاحتياطي الكبير للنفط السودانية :

حيث يبلغ احتياطي السودان من النفط حوالي(6.5مليار برميل).يمكن ان تؤمن مصدر طاقة دائم للصين في الحاضر والمستقبل.[4]

---

[1] عادل حسن محمد احمد ، مصدر سابق ، ص 148.

[2] السودان والعالم ، مركز دراسات الشرق الاوسط وافريقيا ، 2003، الخرطوم ، ص 30

[3] مجلة ركائز اقتصادية ، مركز ركائز المعرفة للدراسات والبحوث،العدد الاول ،اغسطس 2012، الخرطوم ،ص 12

[4] الموسوعة الحرة وكيبيديا.

والصين التي يزداد استهلاكها للبترول استوردت 81% من صادرات البترول السوداني في العام2004م. و96% عام 2005م وذلك بسبب النمو الكبير في انتاجها الصناعي.[5]

3ـ تمتع السودان بأرضي زراعية خصبة:

تقدر الاراضي الزراعية الصالحة للزراعة حوالي(144)مليون فدان.ومياه انهار تقدر بحوالي(168.016)كم2.ومياه جوفيةتقدربحوالي(9مليار)متر مكعب.وثروة حيوانية تقدر بحوالي(130مليون رأس)[1].

كل هذه الميزات تنظر اليها الصين بأنها ستشكل تأميناً لمواردها الغذائية مستقبلاً.

4ـ التنوع الديموغرافي للتركيبة السكانية في السودان:

يتمتع السودان بتنوع في الاعراق والثقافات حيث يُعتبر قارة في دولة؛اذ انه يوجد به اكثر من (520)قبيلة،و(300)لغة[2].

هذا التنوع يساعد الصين في فهم القارة الافريقية مما يُسهل من عملية التعامل معها من ناحية ثقافية ومن ناحية اقتصادية.

لأن الصين تولي الامر الثقافي والحضاري اهتماماً مقدراً في تعاملها مع شعوب القارة الافريقية حيث سيساعدها ذلك في المستقبل عندما يتحول الصراع الي صراع حضارات .كما تنبأ المفكر الامريكي صمويل هنتجنتون في كتابه صدام الحضارات حيث قال: "في هذا العالم الجديد لن تكون الصراعات المهمة والملحة والخطيرة بين الطبقات الاجتماعة او بين الغني والفقير ،او بين اي جماعات اخرى محددة اقتصادياً؛الصراعات ستكون بين شعوب تنتمي الي كيانات ثقافية مختلفة ،الحروب والصراعات القبلية والعرقية سوف تحدث داخل حضارات"[3].

*كل هذه الاسباب مجتمعة وغيرها من الاسباب السياسية والامنية الاخرى دفعت البلدين كل نحو الآخر وذلك لحوجة كل طرف للآخر اذ ان كل طرف وجد ضالته عند الآخر وهذا يحتم على الطرفين تعميق العلاقات بينهما في كافة المجالات (الاقتصادية ــ السياسية ــ العسكرية ــ الاجتماعية) .

وذلك ما يعرف في علم الاقتصاد بالتكامل(Integration).حيث ان التكامل الاقتصادي بين السودان والصين سوف يحقق الفوائد لكلا الدولتين في كافة المجالات

ويساعد في تقوية اواصر العلاقة وسوف يخدم الاهداف الاستراتيجية للدولتين.

---

[5] عادل حسن محمد احمد ، مصدر سابق ، ص172.

[1] مجلة ركائزإقتصادية،العدد الاول،مركز ركائز المعرفة للدراسات والبحوث،الخرطوم،ص8

[2] الموسوعة الحرة،وكيبيديا.

[3] صمويل هنتجنتون،صدام الحضارات،ط2، 1999م،منتدى الاسكندرية،ص47

المبحث الثالث

الابعاد الدولية للعلاقات السودانية الصينية

اذا اردنا ان نتحدث عن الابعاد الدولية للعلاقات السودانية الصينية فأننا بالتأكيد نتحدث عن البعد الامريكي اذ ان الولايات المتحدة الامريكية تعتبر القوة الاعظم في العالم ،والتي تعلم جيداً الموارد الطبيعية التي يتمتع بها السودان خارج الارض وفي باطنها والتي ارادات ان تكون تلك الموارد معطلة دون استغلال حتى تمثل لها مخزوناً استراتيجياً في المستقبل .

وخير دليل على ذلك ما قامت به شركة شيفرون الامريكية التي كنت تنقب عن النفط السوداني بموجب حق الامتياز الممنوح لها من حكومة السودان آنذاك في عهد الرئيس الاسبق المشير جعفر نميري في العام1978م.

حينما رضخت للضغوطات التي مارستها ضدها الادارة الامريكية وابقت النفط السوداني داخل الارض حتى يمثل محزوناً إستراتيجياً للولايات المتحدة في المستقبل متعللة بأن الكميات المكتشفة ليست تجارية وغير ذات جدوى اقتصادية .وبالتالي فأنها لا تستحق التضحية من الاساس [1].

عليه وبهذا الفهم فأن الولايات المتحدة تنظر الي السودان على انه كنزها المدفون الذي يمكن الرجوع اليه في الوقت الذي تحتاجه فيه.

لذلك فهي تسعى جاهدة الي عرقلة كل الجهود الاخرى التي تريد ان تستخرج كنزها ،لاسيما اذا كانت تلك الجهود من قبل دولة الصين التي تعتبر القوة الاقتصادية المنافسة لها في العالم.

قد تعاطفت الصين في البدء مع الحكومة السودانية ضد الحصار الغربي وعارضت بشكل معلن قرار الولايات المتحدة بوضع الخرطوم في القائمة الامريكية للدول الراعية للارهاب.وقام وزير خارجيتها تشي شن آنذاك في كانون الثاني /يانايز 1994م.بزيارة هامة للخرطوم حملت دلالات دعم سياسي واضح لحكومة السودان ووقوف الصين مع السودان في معركتها ضد القوى الغربية[2].

ــ مارست الولايات المتحدة ضغوطاً شديدة على الحكومة الصينية والشركات الصينية العاملة في السودان وذلك بعد ان تلقت تقاريروشكاوى من قادة الحركة الشعبية المتمردة على الحكومة وقتذاك بأن اموال البترول تذهب الي شراء الاسلحة والذخائر وتمويل الحرب .

وعلى هذا الاساس شهد العام2000م.ضغوطاً امريكية مباشرة على الشركات الصينية فقد عارضت اجزاء مؤثرة في الادارة الامريكية جهود مؤسسة CNPC.تسجيلها في بورصة

---

[1] عادل حسن محمداحمد،مصدر سابق،ص148

[2] احمد كرار احمد،العلاقات السودانيةالصينية،مركز دراسات الوحدة العربية،ص30

نيو يورك في ابريل 2000م وقد اعتبرت نشاط CNPCفي السودان تعوناً مع دولة ترعى الارهاب[3].

*الناظر المتفحص للعلاقات (السودانية الصينية ــ العلاقات السودانية الامريكية ــ العلاقات الامريكية الصينية). يجد ان السودان محصوراً بين مطرقة الصين وسندان الولايات المتحدة الامريكية.

فكلا الدولتين لديهما طموح في سيادة العالم وتزعمه وان كان هذا الشيء محط انكار من قبل الصينين الذين دائماً ما يصنفون انفسهم بأنهم اقتصاد نامٍ ،وانهم لا يسعون للسيطرة على العالم وان سياستهم المعلنة هي سياسة "الاقتصاد الناعم ".وعلى هذا الاساس فأنهم لا يتدخلون في شوؤن الدول الداخلية .

وان كل الذي بوسعهم فعله هو المحافظة على مصالحهم الاستراتيجية فقط.

ــ عكس ما تفعله الولايات المتحدة الامريكية والتي تستخدم الاقتصاد غطاء لتمرير اجندتها السياسية .وتستعين في ذلك بالمؤسسات المالية العالمية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي وتقوم من خلالهما بأغراق الدول الفقيرة بالديون ثم من بعد ذلك تمرر اجندتها السياسية.كما جاء في اعتراف القرصان الاقتصادي الامريكي "جون بركينز".في كتابه(الاغتيال الاقتصادي للامم).بقوله:"وصفت لي كلودين* ماعلي فعله دون موارية ،قالت لي ان مهمتي هي تشجيع زعماء العالم ليصبحوا جزاءاً من شبكة إتصالات واسعة تروج لمصالح الولايات المتحدة التجارية،وفي النهاية يقع هؤلاء القادة في شراك شبكة من الديون لنضمن خضوعهم لنا وهكذا نستطيع الاعتماد عليهم كلما رغبنا في اشباع رغباتنا السياسية والاقتصادية والعسكرية.[4]

العلاقات الاقتصادية بين الولايات المتحدة والصين:

ــ اعلن المجلس الامريكي الصيني للاعمال في تقريره السنوي للعام2015م.ان الصين الآن ثالث اكبر سوق تصدير للولايات المتحدة بعد كندا والمكسيك،وارتفعت الصادرات الي الصين بنسبة 198%خلال العشرة اعوام الماضية .تعتبر الصين اكبر مصدر للولايات المتحدة حيث بلغ حجم التبادل التجاري في العام 2015م.555مليار دولار .بفائض لصالح الصين 237مليار دولار

كما بلغ حجم الدين الصيني على الولايات المتحدة الامريكية 1.3 ترليون دولار في يوليو2013م.وفقاً لوكالة شينخوا.[5]

---

[3] محمد عوض الكريم الشيخ2015،تقويم العلاقات السودانية الصينية،جامعة السودان،الخرطوم،،ص110

[4] جون بركنز ،2012، الاغتيال الاقتصادي للأمم، الهيئة المصرية العامة للكتب، القاهرة ، ص 21.

*.كلودين ،مدربة الكاتب،عميلة سرية لدى وكالة الامن القومي الامريكي.

[5] مقالة خاصة وكالة شينخوا ، 20 سبتمبر، 2015،arabic.news.com

عليه فمن المؤكد ان للبلدين مصالح مشتركة وان الصين من واقع التحليل الاستنباطي.فأنها تحكم السيطرة على اقتصاد الولايات المتحدة؛والتي بدت منزعجة من هذا النمو المتسارع للاقتصاد الصيني وتحاول من خلال استراتيجتها"الاحتواء"كبح جماح ذلك النمو، وان الميزان التجاري الذي يميل الي مصلحة الصين ،انعكس بصورة سلبية على مؤشرات الاقتصاد القومي الامريكي مثل: معدلات البطالة ،معدلات الاسعار،حجم نمو الناتج المحلي الاجمالي.وغيرها من المؤشرات الاقتصادية،لذلك فهي تضع استراتيجيتها على هذا النحو لمواجهة الاستراتيجية الصينية حيث اننا نجد ان الصراع بين الدولتين انتقل الي افريقيا، حيث توجد موارد الطاقة والمواد الخام؛والسودان بحكم موقعه وموارده يلعب دوراً محورياً في كلتا الاستراتيجتين .

لذلك فأنه يصبح من الضرورة بمكان إجراء الدراسات التي توضح اثر هاتان الاستراتيجيتان على السودان وهذا ماقام به الباحث في الدراسات الاستراتيجية علي آدم حسن نمر.

حيث قام بإجراء دراسة عن "اثر تقاطع الاستراتيجيات الامريكية والصينية على السودان".والتي اعتمدنا عليها في هذه الدراسة كواحدة من الدراسات السابقة والمهمة ؛حيث ذكر: (تحاول الصين التمسك بالنفط السوداني .وتحاول الولايات المتحدة الامريكية التمسك بالنفوذ السياسي في السودان وكلا الطرفين يعلن عن استراتيجيته لأثبات وجوده على الخارطة السودانية).[1]

البعد الافريقي للعلاقات السودانية الصينية:

الصين تدرك جيداً اهمية القارة الافريقية وما تحتويه من موارد ضخمة خارج الارض وفي باطنها لذلك سعت بجد لكي تقيم علاقات اقتصادية مميزة مع افريقيا الامر الذي اثمر بأن اصبحت الصين هي اكبر شريك في افريقيا وهي تنتهج في استراتيجيتها سياسة "الاقتصاد الناعم" بحيث انها لا تثير المشكلات السياسية في القارة لتأمين مصالحها بل تتعامل مع افريقيا وفق منهج الانتفاع المشترك .

والصين في استراتيجيتها تجاه القارة الافريقية تعتبر السودان من الدول المحورية في تلك الاستراتيجية .

مع الاخذ في الاعتبار ان استثمارات الصين في السودان تأتي في المرتبة الثالثة من ناحية الحجم بعد جنوب افريقيا وانغولا.[2] ،عليه فأنه يتوجب على السودان الاستفادة من هذا الوضع المميز استفادة قصوى بإستراتيجية طويلة المدى تحقق له اهدافه الامامية الخلفية.

---

[1] علي آدم حسن عمر2015 ،اثرتقاطع الاستراتيجيات الامريكة والصينية على السودان ، جامعة الزعيم الازهري،،ص254

[2] وزارة التجارة ، ادارة التعاون الثنائي.2016

(السودان كبوابة لدخول الصين الي افريقيا)

نبذة تاريخية عن العلاقات الصينية الافريقية:

تُعتبر العلاقات الصينية الافريقية موغلة في القدم فقد وصلت السفن الصينية ميناء مصوع في اثيوبيا في القرن الثالث الميلادي ،وقد وصلت تلك السفن في نفس الحقبة الي مملكة كوش شمال السودان ؛حيث كانت هناك علاقات تجارية بين الصين ودول شمال ـــ شرق افريقيا عبرطريق الحرير(Silk Road).الذي يمر عبر منطقة القرن الافريقي المطلة على المسطحات المائية مثل(البحر الاحمر ـــ البحر الابيض المتوسط ـــ المحيط الهندي).

هذا بالإضافة الي زيارات قام بها رحالة من الجانبين فمن الجانب الافريقي :

قد زار الرحالة المسلم المغربي ابن بطوطة في القرن الرابع عشرالميلادي مدينة (تشوانشتوا) بمقاطعة فوجيان ، ويطلق عليها مدينة الزيتون وعاش بها عامين ووصفها في كتابه (تحفة النظار في غرائب الامصار وعجائب الاسفار)حيث ذكر: (لما قطعنا البحر كانت اول مدينة وصلنا اليها مدينة الزيتون ،وهذه المدينة ليس بها زيتون ولا بجميع بلاد اهل الصين والهنود ولكنه اسم أُطلق عليها وهي مدينة عظيمة وكبيرة تُصنع بها ثياب الكمخا والاطلس،ومرساها من اعظم مراسي الدنيا "او هو اعظمها".)[1].

اما من الجانب الصيني:

زيارة الرحالة الصيني "وانغ دايوان ".الي جزيرة زنجبار بشرق افريقيا في القرن الخامس عشر ،وايضاً زيارة عائلة الامبراطور الصيني "مينغ" بمعية الادميرال "زنغ هو" الي موزمبيق عبر السواحل الصومالية في القرن الخامس عشر[2].

العلاقات الصينية الافريقية في القرن التاسع عشر :

نالت الصين استقلالها في العام 1949م .وكانت مصر اول دولة افريقية تعترف بها تلتها الجزائر ،والسودان هو ثالث دولة افريقية اعترفت بالصين في العام 1959م.في عهد الرئيس ابراهيم عبود.

بعد تولي الرئيس الصيني (ماو ذو دونغ) سدة الحكم في الصين ظهرت علاقات الدعم الاقتصادي للانظمة التحررية والاشتراكية الافريقية.

*بعد وفاة ماو قررت القيادة الصينية ضرورة اجراء إصلاحات هيكلية في العلاقات الخارجية المرتبطة بالانفتاح نحو العالم مدركين ان اللغة الاقتصادية هي مفتاح الانفتاح الكبير نحو العالم اجمع وافريقيا على وجه الخصوص .

---

[1] سيف الدولة بشير علي،2016،ورقة عن العلاقات الصينية الافريقية،فعاليات المنتدى العربي الصيني، ص4

[2] المصدر السابق ص5

العلاقات الصينية الافريقية في الالفية الثالثة :

ادركت الصين جيداً نتائج سياسات الغرب عامة والولايات المتحدة بصورة خاصة تجاه افريقيا وعرفت نقاط الضعف والقوة فيها ،وتفهمت نفسية الافارقة بحكم انها تنتمي الي العالم الثالث وبذلك وضعت خطتها الاستراتيجية للإحلال مكان الغرب وتبنت مبادئ التعايش السلمي الخمسة التي اعلنها مؤتمر باندونغ عام 1955م.والتي تشتمل على : (الاحترام المتبادل ووحدة الاراضي ـــ عدم الاعتداء ـــــ عدم التدخل في الشوؤن الداخلية للدول ـــــ المساواة ـــــ التعايش السلمي والمنفعة المتبادلة .) والتي تحولت فيما بعد الي وثائق وتعهدات وقعتها الصين مع اكثر من 100دولة حول العالم [1].

ان الصين وافريقيا دائماً في مجتمع موحد ذي مصير مشترك وتقفان دائماً صدقين وشريكين واخوين عزيزين.

في عام 2006م بادرت الصين بإقامة وتطوير نوع جديد من علاقات الشراكة الاستراتيجية بين الصين وافريقيا تتسم بالمساواة والثقة المتبادلة في المجال السياسي والتعاون والكسب المشترك في المجال الاقتصادي ، والتواصل والاستفادة المتبادلة في المجال الثقافي .

مضت 10سنوات الآن والجانبان قاما بوضع وتنفيذ مجموعة من الاجراءات الهامة التي عززت الصداقة والتعاون الصيني الافريقي[2].

العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الصين وافريقيا:

ترتبط الصين بعلاقات اقتصادية وسياسية مع 50دولة من اصل 54دولة افريقية وتعتبر جنوب افريقيا هي اكبر شريك تجاري للصين تليها انغولا ،ثم السودان في المركز الثالث.

في العام 2001 كانت جملة تجارة الصين في افريقيا 20مليار دولار ،وارتفعت الي 40 مليار دولار في العام 2005.والي 55مليار دولار في العام 2006،وفي العام 2013 بلغ حجم التبادل التجاري بين الجانبين 200مليار دولاروتعتبر الصين اكبر شريك تجاري لإفريقيا منذ العام 2009م[3].

* تقوم العلاقات الصينية الافريقية على المبادئ التالية :

1/ الشفافية 2/ العملية 3/ الحميمية 4/ الصدق.

وتتمثل تلك المبادئ في الآتي :

اولاً تعميق التعاون الاقتصادي والتجاري وذلك من خلال الآتي:

1/ دفع العملية الصناعية في افريقيا .

---

[1] د.خالد حسين محمد،2007،الصين القطب الدولي الجديد،مركزالسودان للبحوث والدراسات الاستراتيجية ،الخرطوم،ص8

[2] وزارة الزراعة والغابات ،2015، وثيقة سياسة الصين تجاه افرقيا ،سفارة جمهورية السودان ،بكين ،

[3] خالد حسين محمد،مرجع سابق ،ص

2ــ المساهة في دفع عملية التحديث الزراعي في افريقيا.

3ــ تعزيز التعاون الصيني الافريقي في المجالات المالية .

4ــ تعميق التعاون في الموارد والطاقة .

5ــ زيادة تسهيل التجارة والاستثمار بين الصين وافريقيا .

6ــ توسيع التعاون في الاقتصاد البحري .

ثانياً :تعزيز التعاون الصيني الافريقي في التنمية وذلك من خلال :

1ــ مواصلة زيادة المساعدات لتدعيم التنمية في افريقيا .

2ــ دعم افريقيا لتحسين نظامها للصحة العامة وتعزيز قدرتها في هذا المجال .

3ــ توسيع التعاون في مجال التعليم وتطوير الموارد البشرية .

4ــ تقاسم وتعميم الخبرة والتجارب في مجال الفقر .

5ــ تعزيز التعاون العلمي والتكنولوجي وتقاسم المعارف .

6ــ تعزيز التنسيق في مجال تغير المناخ وحماية البيئة[1].

السودان كبوابة لدخول الصين الي افريقيا:

كلمة باب لغة :تعني مدخل الشيء ومخرجه.

اصطلاحاً: هو المكان الذي خُصص بغرض الدخول والخروج من والي مكان او حيزا معيناً[2].

قال تعالى: (وفُتحت السماء فكانت ابوابا). النبأ الآية (19).

وقد تستخدم كلمة باب مجازياً فنقول على سبيل المثال: باب التوبة ـــ باب الرحمة.

اما في العصر الحديث فقد توسع المفهوم وأُخرج من اطره الضيقة الي معانٍ جديدة عصرية اوسع واشمل فعندما نقول (باب).(وبوابة) في الاقتصاد فأننا لا نقصد المعنى الكلاسيكي الذي يتبادرالي اذهان الناس وانما نعني مفاهيم اشمل مثل: (البوابة الالكترونية ـــ بوابة المعرفة ـــ بوابة التنمية....وغيرها من المفاهيم)

عليه .فأننا عندما نقول ان السودان يُعتبر بوابة الصين لدول افريقيا لا نعني فقط موقعه "الجيوإستراتيجي".المطل على ساحل البحر الاحمر وتوسطه لسبع دول فحسب. وانما يتوسع المفهوم ليشمل كافة الجوانب (الاقتصادية ـــ السياسية ـــ الاجتماعية ـــ والثقافية) والسودان بما يتمتع به من موارد مادية وبشرية وتعدد في الاعراق والسكنات والديانات ،مؤهل تماماً ليلعب مثل هذا الدور.

---

[1] وزارة الزراعة والغابات، مصدر سابق.

[2] معجم المعاني الجامع، www.almaany.com

كيف يمكن للسودان ان يصبح قلب افريقيا النابض وبوابتها نحو الصين والعالم الخارجي ؟.

منذ تولي حكومة الانقاذ سُدة الحكم في السودان في يوليو 1989م اتت وتحمل معها (طموحات سياسية). ، وارادات ان تلعب ادواراً في المنطقة والاقليم وهذا لأمر جيدا للغاية ان تكون لأي دولة طموحات في كافة المجالات (الاقتصادية ـــ السياسية ـــ الاجتماعية ـــ الثقافية). لأن الدولة التي لا تحمل طموحات وتطلعات هي (غير جديرة بالبقاء).

لكن ما عاب على الحكومة آنذاك استخدامها لسياسات خاطئة للوصول الي اهدافها وهذه السياسات جلبت لها العداء حتى من اقرب الدول المجاورة لها .

لكن الوقت اصبح مواتي لأن يلعب السودان دور الريادة في افريقيا والوطن العربي والعالم الاسلامي اكثر من اي وقت مضى.

يكون السودان مركز افريقيا التجاري وبوابتها للعالم الخارجي من خلال الآتي:

1ـ الاستفادة من موقعه الجغرافي المميز:

يمكن ان يكون السودان معبراً للتجارة الحدودية لدول شرق ووسط افريقيا ،هذا بالإضافة لدول غرب افريقيا "الحبيسة ".التي ليس بها موانئ.ويمكن ايضاً ان يكون منطقة تجارة تفضيلية لدول الكوميسا لكن الامر يحتاج الي بنية تحتية قوية (شبكة طرق داخلية وقارية ـــــ دفع عجلة الانتاج وبالأخص الانتاج الصناعي).

ويحتاج الي إجراءات فنية اقتصادية مثل التحول الكامل نحو اقتصاديات السوق وبعض الاجرءات التي تتعلق بالسياسات المالية والنقدية والاجراءات الجمركية ومرونة قوانين الإستثمار .

ومما يمكن ان يساعد على ذلك:

"مبادرة طريق الحرير"Silk Road :

يُعرف طريق الحرير بأنه مجموعة من الطرق البحرية والبرية التي كانت تسلكها القوافل والسفن قبل الميلاد لنقل البضائع بين دول آسيا ومنطقة الشرق الاوسط وصولاً بأوربا الغربية للتجارة في الحرير الصيني.

قد تبنت الصين مقترحاً لإعادة إحياء هذا الطريق مرة اخرى لما له من اهمية إستراتيجية حيث تقع على مساراته 65دولة ليصل بين قارات آسيا وافريقيا واوربا ويغطي نحو ثلثي سكان العالم، وثلث الناتج المحلي العالمي[1].

يقدر طوله ب4000ميل اكثر من 6000كم2.وبدأ سنة 114قبل الميلاد[2].

---

[1] المركز الاقليمي للدراسات الاقليمية،القاهرة.

[2] سيف الدولة بشير علي ، مرجع سابق،ص4

*.شكل رقم(1) خريطة توضح مسار طريق الحرير:

المصدر: شبكة الانترنت

من الخريطة السابقةيتضح ان مسار طريق الحرير يمر عبر البحر الاحمر مما يجعل الموانئ السودانية المطلة على الساحل قبلة لرسو السفن وانطلاقها .

2ـ بناء مؤسسات خدمية افريقية:

اصبحت اديس ابابا اليوم عاصمة للسياحة السياسية في افريقيا ،ويمكن للسودان ان يكون عاصمة للسياحة (التعليمية ـــ العلاجية ـــ الترفيهية) في افريقيا ،وذلك عبر بناء مؤسسات خدمية تأخذ الصبغة الافريقية على غِرار جامعة افريقيا العالمية التي يتوافدااليها الطلاب من مختلف دول القارة ـــ بنك التنمية الافريقي ـــ دار مصحف افريقيا ـــ شارع افريقيا.

إنشاء السوق الافريقية للاوراق المالية لإدارة عمليات الإستثمار في الاوراق المالية لشتى انواع السلع والخدمات مثل: (بورصة الشاي ـــ بورصة المواشي ـــ بورصة المحاصيل الزراعية ـــ بورصة الاتصالات ...)وغيرها من السلع والخدمات.

3ـ إدارة التنوع الثقافي وجعله طريقاً معبداً للدخول الي افريقيا:

السودان يذخر بتنوع عرقي وثقافي وهو بمثابة قارة في دولة ، اذ انه يوجد به تداخل قبلي من مختلف دول القارة الافريقية (مصر،ليبيا، إثيوبيا ، ارتريا ، جنوب السودان مالي،نيجيريا ،تشاد، النيجر،افريقيا الوسطى).من خلال إدارة هذا التنوع الثقافي داخياً في المقام الاول سينعكس ذلك إيجاباً على ادارة علاقاته مع الدول الافريقية .علاوة على طرحه للمبادرات الثقافية والتغلغل في وجدان المواطن الافريقي من خلال تكريمه للرموز الوطنية الافريقية .

4ــ إستضافته للمؤتمر الوزاري لمنتدى التعاون الصيني الافريقي(فوكاك):

أُنشأ في العام2000م،ينعقد كل ثلاثة سنوات بالتناوب مرة في بكين والمرة الاخرى في واحدة من عواصم الدول الافريقية الاعضاء،يبحث هذا المؤتمر العلاقات الصينية الافريقية وسبل تطويرها ،تقدم من خلاله الصين منحاً وقروضاً للاعضاء لتمويل مشاريع التنمية .

1ــ اول دورة إنعقاد له كانت في اكتوبر/تشرين الاول2000م.في العاصمة الصينية بكين اقترحت الصين من خلاله نمطاً جديداً للشراكة من اجل الاستقرار على المدى الطويل والمساوة والمنفعة المتبادلة.

2ــ في ديسمبر/كانون الاول 2003م.انعقد المؤتمر الوزاري لمنتدى التعاون الصيني الافريقي (فوكاك) في العاصمة الاثيوبية اديس ابابا بحضور الرئيس الصيني وقتذاك (هو جينتاو)وناقش المؤتمر قضايا التنمية البشرية ورفع القدرات.

3ــ في 3نوفمبر/تشرين الثاني.2006م.انعقدالمؤتمر الوزاري الثالث في العاصمة الصينية بكين ،واقر المؤتمر نمطاً جديداً من الشراكة الإستراتيجية الصينية الافريقية.

4ــ في 8نوفمبر/ تشرين الثاني .2009م.انعقد المؤتمر الوزاري الرابع بشرم الشيخ في مصر، وناقش المؤتمر مراجعة وتنفيذ ما تضمنه إعلان بيجين وبرنامج التعاون التنموي الصيني.

5ــ في يوليو/تموز2012م.انعقد المؤتمر الوزاري الخامس في العاصمة الصينية بكين بهدف تعميق النمط الجديد للشراكة الإستراتيجية الصينية الافريقية .

6ــ في3ديسمبر/ كانون الاول 2015م.انعقد المؤتمر الوزاري السادس في بروتريا عاصمة جنوب افريقيا وناقش المؤتمر عدد من القضايا الاقتصادية الهامة التي تهم الطرفين مع التركيز على زيادة الاستثمارات الصينية في افريقيا مع الاهتمام بجانب التنمية البشرية . هذا بالاضافة الي التحضير لقمة جهانسبريج لمنتدى التعاون الصيني الافريقي.

- عليه فأن المؤتمر الوزاري السابع لمنتدى التعاون الصيني الافريقي سوف ينعقد في العام 2018م في العاصمة الصينية بكين ،وان المؤتمر الوزاري الثامن سوف ينعقد في احدى العواصم الافريقية في العام 2021م ،وهنا يمكن للسودان ان يسعى الي تنظيم هذا المؤتمر في الخرطوم الامر الذي سيعزز من دوره المحوري في العلاقات الصينية الافريقية.

المبحث الرابع

آفاق العلاقات السودانية الصينية

يعتبر هذا المبحث من الاهمية بمكان بالنسبة لهذه الدراسة لأنه يعتبر الاساس الذي تقوم عليه الدراسة،الا وهو إستشراف لمستقبل العلاقات السودانية الصينية على ضؤ المتغيرات التي طرأت وقد تطرأ على ساحة الاقتصاد العالمي مستقبلاً .

وهو يقوم في الاساس على الهدف الثاني من هذه الدراسة ،وهو تبين خط سير للعلاقات السودانية الصينية يُمكن البلدين من المضي قدماً في سبيل تحقيق المكاسب المشتركة للبلدين.

اولاً : تقيم العلاقات الاقتصادية بين السودان والصين:

العلاقات الاقتصادية بين السودان والصين لم تكن ثابتة ولا تسير بوتيرة واحدة حيث شهدت صعوداً وهبوطاً(up-down)[1]،ففي الفترة من 1997ــ 1998م.كان مجموع الصادرات قبل دخول صادرات النفط 17687الف دولار .

اما الفترة من 1999م ــ 2010م فقد شهدت انتعاش العلاقة وذلك بفضل دخول صادرات النفط ضمن الصادرات السودانية ، حيث ارتفعت الصدرات الي(8,303,671) الف دولار، والواردات الي(2,082,637) الف دولار، واصبح حجم التبادل التجاري (10,386,308) الف دولار . بفائض في الميزان التجاري لصالح السودان مقداره(6,221,034) الف دولار.

اما الفترة من 2011ــ 2015م وهي الفترة التي تلت إنفصال الجنوب وخروج عائدات النفط من الصادرات السودانية ، حيث انخفضت الصادرات الي(53,761) الف دولار ، والواردات (1,710,255) الف دولار ، حيث انخفض حجم التبادل التجاري الي(1,764,016) الف دولار ، بعجز في الميزان التجاري مقداره (1,656,494) الف دولار.

يعزى هذا الانحدار الشديد الي غياب الرؤية والنظرة بعيدة المدى.

شكل رقم (2) يوضح خط سير العلاقات الاقتصادية بين السودان والصين خلال الفترة من (1997ــ 2015).

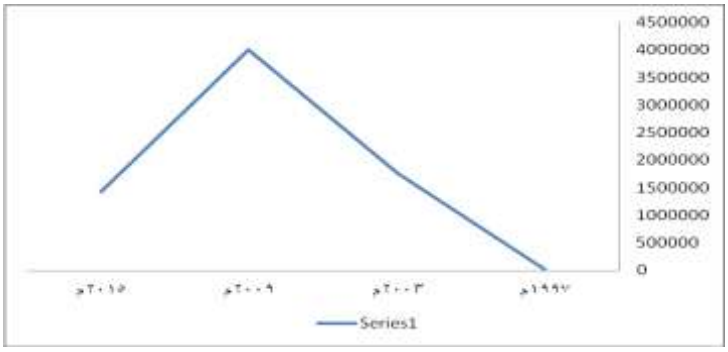

اعداد : (الدارس)

[1] مقابلة رقم(2): سوسن اسماعيل عبدالله، وزارة المالية ، وحدة الصين 2016/10/13م

هنالك مبادئ من المفترض ان تُبنى عليها هذه العلاقة وذلك لتأسيس علاقة اقتصـــادية متينـــة وإستراتيجية بمعنى الكلمة وتلك المبادئ كالآتي:

1ــ مبدأ التكافؤية :

وهذا المبدأ يعني "الندية الاقتصادية" وهي التي تنفي صفة الدونية والاستجداء الاقتصـــادي ، ويعني هذا المبدأ في مجمله تقارب المصالح الاقتصادية وذلك من خلال حوجة كل بلـــد الـــي الآخر.

لأن الناظر الي شكل هذه العلاقة يلحظ تهافت الجانب السوداني جماعات وفرادى نحو دولـــة الصين ، مما يجعل منظر السودان وكأنه " يلهث " وراء الصين فيما يعرف في علم الاقتصاد الدولي والسياسي " بتسول الحكومات ".[2]

والحقيقة بكل تأكيد هي ليست كذلك ، اي نعم ان الصين تُعتبر من الدول التي ساندت السودان وشاركت في تحقيق معدلات تنمية اقتصادي فيه ، وكسرت طوق العزلة الاقتصـــادية عنـــدما حُوصر السودان وعزل حتى من اقرب جيرانه ، لكن هذا لا ينفي بأي حال من الاحوال حقيقة ان للسودان موارده البكرة وموقعه (الجيوإستراتيجي ــ والجيوسياسي) الذي مكن الصين من الدخول الي افريقيا ومما لا شك فيه ان السودان يُعتبر محوراً مهماً في الاستراتيجية الصينية كل هذه الميزات تضع السودان في مركز تفاوضي متميز .

خلاصة هذا المبدأ عنينا ان نوضح انه اذا كان السودان يتقدم نحو الصين خُطوة ، فأنه يجـــب ان يُفهم جلياً ان الصين بالمقابل تتقدم عشر خُطوات تُجاه السودان .

2ــ مبدأ الوضوح :

يعني في جوهره ان تكون هنالك رؤية اقتصادية واضحة من قبل الجانبين ، وخاصة الجانب السوداني الذي يتعامل بسياسات المدى القصير (Short run polices) او ما يعرف باقتصاد الفترات المتقاربة الذي يتمثل في " البرامج الثلاثية " التي تغيب عنها الرؤية الاستراتيجية .

لذلك من الضروري ان يُبنى مستقبل العلاقات السودانية الصينية علـــى خطـــة اســـتراتيجية واضحة المعالم ومحددة الاهداف بأنتهاج سياسية المدى الطويل (long run police) تدعم البلدين للتحول نحو اقتصاد السوق (Marketsem).

تأخذ في الاعتبار جميع نواحي الحياة (الاقتصادية ــ السياسية ــ الاجتماعية ــ الثقافية) .

---

[2] مقابلة (1): بروفيسير علي عبدالله علي ، استاذ الاقتصاد، جامعة امدرمان الاهلية 2016/10/16م

3ــ مبدأ الديمومة :

هذا المبدأ من الاهمية بمكان لأنه يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالتنمية المستدامة والتي تعني في كُنهها " استغلال موارد الدولة استغلالاً امثل لتحقيق مصالح الاجيال الحالية مع الاحتفاظ بحقوق الاجيال القادمة ".

ما يعني ان تحقق هذه العلاقة في مستقبلها الامن القومي السوداني(National Security) بالضرورة .

والامن القومي يقصد به امن الشعوب ولا يعني بأي حال من الاحوال امن الحكومات ، ويتكون في جوهره من : (الامن الغذائي ــ الامن المائي ــ الامن البيئي ــ الامن الاجتماعي ــ الامن الثقافي والفكري) وغيرها من المفاهيم التي تندرج تحت مفهوم الامن القومي والتي تُخرج الدولة من النظرة الشخصية او الحزبية الضيقة الي النظرة القومية الشاملة ، التي تستهدف المواطن البسيط الذي يجب ان يجني ثمرة العلاقات الاقتصادية الجيدة بين السودان والصين في شكل مشاريع تنموية ملموسة على ارض الواقع، تحقق له طموحاته.

مستقبل التعاون بين السودان والصين في مجال الزراعة:

تعتبرالزراعة بمثابة العمود الفقري للاقتصاد السوداني فهي تمثل مستقبل نهضته ، لذلك عند الحديث عن مستقبل العلاقات الاقتصادية بين السودان والصين لا بد لنا ان نأخذ مستقبل العلاقة في القطاع الزراعي في الحسبان، خاصة بعد زيارة وزير الزراعة الصيني (هان تشانج فو) السودان في 21سبتمبر من العام 2016م.وزيارته لمشروعي الجزيرة والرهد واعلانه نية بلاده في الاستثمار الزراعي في السودان في مساحة قدرها (مليون فدان).

مما لا شك فيه ان الصين التي يبلغ عدد سكانها 1,357مليار نسمة يتزايد الطلب على الغذاء فيها ، مما يجعلها في حاجة لتغطية ذلك الطلب المتزايد من خلال استثمارها في هذا المجال في الدول النامية ، والسودان من خلال ما يملكه من موارد زراعية بكرة (ارض خصبة ــ مياه عذبة ــ ثروة حيوانية) قادر تماماً على جذب تلك الاستثمارات اليه، مع ضرورة المحافظة على حقوق المزارع والمواطن السوداني.[1]

وهذا ما تنبه اليه وزير الزراعة الصيني قبل الحكومة السودانية بقوله : (الناس يتحدثون عن بيع للاراضي ، اود ان اطمأن المواطنين والمزارعين انه لا يوجد بيع للاراضي وانما توجد شراكة استراتيجية يعود نفعها للجميع).

---

[1] بروفيسير علي عبدالله علي ، مقابلة سابقة.

من المعلوم ان للصين خبرات عالية وتكنولوجيا متطورة في مجال الزراعة هذا ما يجعل من امر نجاحها في الاستثمار الزراعي في السودان امراً مؤكداً ، كما نجحت من قبل في الاستثمار في مجال النفط .

لكن من اجل تحقيق نهضة تنموية بقطاع الزراعة لا بد لنا من اجابة الاسئلة التالية :

كيف نزرع؟ من يزرع؟ كم نزرع؟ لمن نزرع؟.

والاجابة على هذه الاسئلة تتمحور في مصطلح واحد وهو (الزراعة الحديثة) التي تُستخدم فيها الآلة والتكنولوجيا العالية والتقانة الحديثة ،بحيث لا تعتمد على الايدي العاملة البشرية وذلك من اجل زيادة الانتاج والانتاجية ،مع ضرورة ربطها بالصناعات التحويلية، وخطط تسويق مبتكرة تُوجد قنوات لتصريف الانتاج.

لأن الانتاج الوفير من دون تسويق يعني خسارة من ناحية اقتصادية ، ومما يُجدر الاشارة اليه ان مستقبل الزراعة بين السودان والصين يجب ان يكون من خلال شراكة ذكية بين المزارع السوداني من جهة والمستثمر الصيني من جهة اخرى ، على ان ينحصر دور الحكومة في الدعم الفني واللوجيستي وتقديم التسهيلات والقيام بعملية الاشراف.

مستقبل التعاون بين السودان والصين في مجال الطاقة:

تعد مصادر الطاقة من اهم مقومات النهضة لأي اقتصاد في العالم حيث اذدادت اهميتها بعد اكتشاف آلة الاحتراق الداخلي في اوربا في القرن التاسع عشر ، حيث اصبحت الدول تتصارع من اجل السيطرة على مصادر الطاقة واستغلالها استغلالاً امثل من اجل دفع عجلة التنمية في بلدانهم، خاصة بعد الحرب العالمية الثانية 1945م.

ويعد النفط هو مصدر الطاقة الاول نسبة لبعض الخصائص التي يمتاز بها مثل : (تواجده بوفرة ، سهولة استخراجه مقارنة بالمصادر الاخرى كالفحم الحجري ، الرخص النسبي في اسعاره ، تعدد استعمالاته ، ارتفاع حرارته التشغيلية).

عند الحديث عن مستقبل التعاون مع الصين في مجال الطاقة لا بد من اخذ النفط في الاعتبار على الرغم من انخفاض اسعار النفط عالمياً ووصولها الي 36دولار للبرميل، الا ان النفط لا يزال مصدر الطاقة المسيطر على مسرح الاقتصاد العالمي للعشر سنوات القادمة على الاقل

- بعد انفصال دولة جنوب السودان انخفض انتاج السودان من النفط الي دون 130 الف برميل في اليوم ، الا ان السودان الشمالي لا يزال يرقد على بحيرة من النفط ، وفقاً للاستكشافات في المربعات الجديدة (حقل ابو زرقة في مربع 16، حقل ابي سفيان ،) فأنه من المأمل ان يصل الانتاج اليومي الي 300الف برميل في اليوم .

مستقبل الطاقات المتجددة حول العالم :

نمى الاستثمار في الطاقات المتجددة بنسبة 17% ليصل الي 270مليار دولار عام 2014م.

كما ان السوق العالمية للسندات الخضراء التي بالكاد كان لها وجود منذ عقد من الزمن تشهد الآن نمواً سريعاً للغاية من نحو ملياري دولار في العام 2011 الي حوالي 66مليار دولار في العام 2015م.

وتقدر قيمة الاقتصاد المنخفض الكربون بنحو 6 ترليون دولار وهو يشهد نمواً بمعدل 4الـــي 5% سنوياً.[1]

هذا ما يفسر جيداً توجه العالم الي التحول نحو الطاقات المتجددة . ومما لا شك فيه ان للسودان موارد للطاقات المتجددة (الشمس ، المياه ، الايثانول ، اليورانيوم) ، وان دولة الصين تملك باعاً طويلاً من الخبرات في مجال الطاقات المتجددة وبالأخص الطاقة الشمسية .

حيث تعتبر الصين من اكبر الدول المنتجة للطاقة الشمسية في العالم ، حيث بلغ انتاجها 43.2قيقا وات مقارنة بالمانيا 38.4قيقا وات ، والولايات المتحدة 27.8قيقا وات .[2]

عطفاً على انها تمتلك قطاعاً ضخماً لتصنيع مستلزمات إنتاج الطاقة الشمسية ، مما يجعلها في حوجة الي اسواق جديدة .

عليه فأنه يصبح مستقبل التعاون مع الصين في مجال الطاقة الشمسية مشرقاً، اذا ماتم توجيه الاستثمارات والخبرات الصينية اليه .

مستقبل التعاون بين البلدين في ظل تحسن العلاقات السودانية الامريكية:

يُعتبر التعاون الاقتصادي بين السودن والصين قديماً ،منذ منتصف القرن العشرين عندما كانت الصين تنتهج الفكر الاشتراكي ولم تطبق الرأسمالية الجديدة بالتحول الي اقتصاد السوق الحر،فقديماً العقلية الاقتصادية الصينية لم تتلوث بمبادئ الرأسمالية ويتجلى ذلك في موقفهم عندما طلب الرئيس السوداني الاسبق المشير جعفر نميري ابان زيارته الي الصين في العام(1970م)من الصينين ان يساعدوه في استخراج البترول السوداني ، فكان ردهم بأنهم لا يمتلكون التكنولوجيا اللازمة ونصحوه بالتوجه نحو الولايات المتحدة الامريكية لتساعده في هذا الامر لأنها تمتلك التكنولوجيا العالية والخبرة الفنية اللازمتين .

كما ذكرنا سابقاً في هذه الدراسة ان العقوبات الاقتصادية المفروضة على السودان من قبل الولايات المتحدة واحدة من الاسباب التي دفعت السودان حديثاُ " في عهد الانقاذ " الي تقوية وتوطيد العلاقات الاقتصادية مع دولة الصين.

---

(1) WWW.GOV.UK.com

(2) الانترنت ، البوابة العربية لحكومة المستقبل.

والآن لاحت بوادر في الافق تُشير الي شبه حدوث تقارب بين الولايات المتحـــدة والســـودان خصوصاً في الجانب الاقتصادي الذي يتعلق برفع العقوبات الاقتصادية عن السودان.

مما يجعلنا نطرح سؤالاً ملحاً وهو:

ما هو شكل ومستقبل العلاقات الاقتصادية بين السودان والصين في ظل التطورات التي ربما تحدث قريباً في ملف العلاقات السودانية الامريكية.؟

هل سيؤثر ذلك على شكل ومستوى العلاقات الاقتصادية بين البلدين اذا اخذنا فـــي الاعتبـــار تصارع القطبين للسيطرة على الاقتصاد العالمي.؟

دون شك سيتغير شكل ومحددات العلاقة لكن هذا التغير سيكون نحو الافضـــل ، لأن تحســـن العلاقات الاقتصادية مع الولايات المتحدة سيُغري بدوره الصين الي ضرورة توطيد علاقاتها الاقتصادية اكثر مع السودان ، خاصة بعد تحول الصين الي سياسة الاقتصاد المفتوح والتـــي تتعامل فيه بحسابات المنطق الاقتصادي (الربح والخسارة).[2]

هذا بالاضافة الي تحول السودان الي تسابق حول النفوذ الاقتصادي والسياســـي فـــي القـــارة الافريقية بين القطبين الكبيرين ، هذا الوضع يحتم على السودان ضرورة الموازنة بين الصين والولايات المتحدة في العلاقات الاقتصادية بشكل يحقق طموحات الشـــعب الســـوداني ، لأن الشعب السوداني هو المتضرر الوحيد من العقوبات الاقتصادية المفروضـــة علـــى الســـودان والحكومة هي المستفيد الوحيد من العلاقات الاقتصادية مع دولـــة الصـــين ، فيصـــبح مـــن الضرورة بمكان ان يصب تحسن العلاقات الاقتصادية بـــين الســـودان والولايـــات المتحـــدة والسودان والصين في مصلحة المواطن السوداني.

[2] مقابلة رقم (3) اللجنة العليا للإشراف على ملف العلاقات السودانية الصينية ، 2016/10/17م.

المبحث الاول:

الميزان التجاري بين البلدين:

مقدمة :

تعتبر علاقات التعاون التجاري و الاقتصادي بين السودان والصين انموذجاً ناجحاً للتعاون الاقتصادي والتجاري بين الدول الصديقة،وفي هذا الاطار منح الجانب الصيني في العام 2013م معاملة تفضيلية ل95% من الصادرات السودانية اعفاءاً من الرسوم الجمركية ،وذلك مساهمة من جمهورية الصين لتنمية وتطوير الاقتصاد السوداني والاجراء المتبع لتطبيق هذه المعاملة هو ان تقوم سلطة الجمارك الصينية بأصدارانيك شهادة المنشأ وارسالها لاتحاد اصحاب العمل السوداني عبر سفارة السودان ببكين وعند نفاذ الكمية يقوم اتحاد اصحاب العمل بمخاطبة وزارة التجارة التي تقوم بدورها بمخاطبة سلطات الجمارك الصينية عبر القنوات الرسمية لتلبية طلبها) .

جدول رقم (3)الميزان التجاري بين السودان والصين خلال العامين(1997ـ 1998م).بالألف دولار.

الاعوام	الصادرات	الورادات	حجم التجارة	الميزان التجاري
1997	16819	99146	115965	_(82327)
1998	868	256,619	257487	_(255,751)

المصدر: وزارة التجارة، ادارة التعاون الثنائي.

***ملحوظة:**

حجم التجارة =الصادرات+الواردات.

الميزان التجاري =الصادرات ــ الواردات.

جدول رقم (4)الصادرات السودانية بالالف دولار خلال(1997ـــــ 1998).

العام	قطن	صمغ عربي	سمسم	فول سوداني	امباز	جلود	اخرى	المجموع
1997م	15,358	39	138	_	_	_	1284	16,819
1998م	362	133	195	_	_	_	178	868

المصدر:الموجز الاحصائي بنك السودان المركزي.

يلاحظ من الجدول السابق ان القطن كان يمثل السلعة الاولى بين الصادرات السودانية الي الصين حيث بلغت قيمته في السنتين 15,720الف دولار.

جدول رقم (5)الواردت من الصين خلال العامين (1997ـــــ 1998م)مفصلة حسب السلعة بالألف دولار.

السلعة	عام1997	عام 1998م
بن	231	ـــــ
شاي	176	ـــــ
قمح ودقيق	9	ـــــ
مواد غذائية اخرى	1,319	893
مشروبات وتبغ	1,670	17
منتجات بترولية	322	2,925
مواد خام	254	2,055
الكيماويات	7565	10,948
مصنوعات	30646	156,540
آلات ومعدات	40014	74,319
وسائل نقل	12,743	13,142
منسوجات	4,197	4,834
المجموع	**99,146**	**265,619**

المصدر: الموجز الاحصائي السنوي ـــــ بنك السودان

تعتبر الصين اكبرشريك تجاري للسودان حيث بلغت جملة الصادرات السودانية للاعوام من(2000ـــــ 2004م)(6,214,61) الف دولار،والواردات (1,225,934)الف دولار.

جدول رقم (6)حجم التجارة والميزان التجاري بين البلدين بآلاف الـــدولارات.للفترة مـــن (2000ـــــ 2004م).

السنة	الصادرات	الواردات	حجم التجارة	الميزان التجاري
2000	797,079	101,901	898,980	+695,187
2001	1,002,147	169,029	1,171,203	+833,145
2002	1,281,316	196,332	1,477,648	+1,281,316
2003	1,761,866	229,088	1,990,954	+1,761,866
2004	2,525,360	529,584	3,054,944	+1,995,776

المصدر: وزارة التجارة، ادارة التعاون الثنائي.

يلاحظ من الجدول السابق ان الميزان التجاري يميل بفائض لصالح الســودان وذلــك بســبب دخــول الصادرات النفطية.

جدول رقم(7)الصادرات السودانية الي الصين في الفترة من(1999م ـــــــ 2004)مفصـــلة حســـب

العام السلعة	1999م	2000	2001	2002	2003	2004
البترول ومنتجاته	25,690	795,198	1.002,000	1,280,197	1,740,254	2,500,281
القطن	510	121	–	939	12,844	8,543
الصمغ العربي	73	49	57	50	57	–
سمسم	–	–	–	–	4,506	16,160
فول سوداني	–	–	–	–	–	–
امباز	–	–	–	–	–	–
دليب	–	–	–	–	–	–
حيوانات حية	–	–	–	–	–	–
لحوم	–	–	–	–	–	–
جلود	–	219	61	130	1,588	–
اخرى	1569	1,495	56	–	2,626	376
المجموع	**27,842**	**797,079**	1,002,174	1,281,316	1,761,866	2,525,360

السلعة بالألف دولار.

المصدر:بنك السودان المركزي،الموجز الاحصائي

*يلاحظ من الجدول السابق ان الصادرات البترولية كانت هي الاعلى تلاها القطن ،مما يشير الـــي ان التركيز في تلك الفترة كان على البترول فقط "مما اوقعنا فيما يعرف في ادبيات الاقتصـــاد بـــالمرض الهولندي،"وهو خطورة الاعتماد على مورد واحد."

***جدول رقم(8)واردات السودان من الصين خلال الفترة من (2000م ـــــ2004)مفصلة حسب السلع بالالف دولار.**

العام / السلعة	2000	2001	2002	2003	2004
بن	2	–	–	–	3
شاي	2	–	14	40	50
قمح ودقيق	–	3,856	–	1,114	5,516
موادغذائية	1,802	3,428	4,849	6,989	13,731
مشروبات وتبغ	23	48	3	107	2,439
منتجات بترولية	69	6	98	49	671
مواد خام	59	233	240	893	750
كيماويات	9,105	9,160	24,869	21,969	39,346
مصنوعات	30,554	43,720	53,910	61,720	156,437
آلات ومعدات	37,275	73,212	67,990	72,724	164,730
وسائل نقل	15,629	19,201	21,003	39,801	74,749
منسوجات	7,381	16,165	23,265	23,682	71,162
المجموع	101,901	169,029	169,332	229,088	529,584

المصدر: الموجز الاحصائي السنوي ،بنك السودان المركزي.

من الجدول اعلاه نجد ان الآلات والمعدات شكلت نسبة اكبر من الواردات بقيمة (415,931).الف دولار ، تليها وسائل النقل (170,383).الف دولار، والسبب في ذلك ازدهار صناعة النفط في السودان.

شكل رقم (3) يوضح النسب المئوية لأهم الواردات السودانية من دولة الصين.

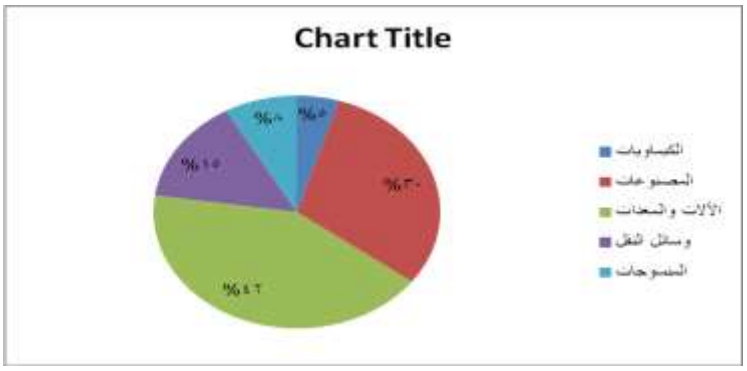

اعداد الدارس.

جدول رقم(9)حجم التجارة والميزان التجاري بين البلدين في الفترة من (2005ـــــ2015م).بـــالألف دولار.

الاعوام	الصادرات	الواردات	حجم التبادل التجاري	الميزان التجاري
2005	3,427,103	1,382,989	4,810,092	2,044,114
2006	4,243,978	1,679,16	5,923,494	2,564,562
2007	7,276,884	2,436,202	9,713,086	4,840,682
2008	8,755,239	2,163,282	10,918,521	6,591,957
2009	5,935,695	1,926,936	7,862,631	4,008,759
2010	8,303,671	2,082,637	10,386,308	6,221,034
2011	6,320,141	1,980,831	8,300972	4,339,310
2012	53,761	1,710,255	1,764,016	(1,656,494-)
2013	4,018,039	1,887,493	5,95,532	2,130,546
2014	1,314,774	1,847,871	3,162,645	533,097
2015	739,519	2,159,247	2,898,766	1,419,728

المصدر:بنك السودان المركزي،الموجز الاحصائي.

**من الجدول السابق يجدر الاشارة الي حجم التبادل التجاري في العام 2012م وهو العام الـــذي تلـــى الانفصال مباشرة حيث بلغت قيمة الصادرات (53761)الف دولار فقط.بينما بلغـــت قيمـــة الـــواردات (1,710,255)الف دولار، بعجز في الميزان التجاري قيمته(1,656,494-) وفي ذلـــك العـــام كانـــت الصادرات البترولية (0).كما سيوضح في الجداول التالية.

جدول رقم(10)صادرات السودان الي الصين خلال الفترة من (2005 ـــــ 2009م) مفصـــل حســـب السلعة بالالف دولار.

العام / السلعة	2005	2006	2007	2008	2009
البترول ومنتجاته	3,385,817	4,186,773	7,253,242	8,747,825	5,893,061
القطن	11,953	7,926	2,707	682	7,059
الصمغ العربي	301	66	–	–	238
السمسم	24,175	45,709	16,766	6,573	24,401
الفول السوداني	–	–	–	–	–
امباز	–	–	–	–	–
حيوانات حية	–	–	–	–	–
لحوم	–	–	–	–	–
جلود	1,888,667	575	247	159	96
اخرى	2,987,20	2,918	3,922	–	10,840
المجموع	**3,427,103, 1422**	**4,243,967**	**7,276,884**	**8,755,239**	**5,935,695**

المصدر:الموجز الاحصائي،بنك السودان المركزي.

شكل رقم (4)اهم الصادرات السودانية الي دولة الصين.

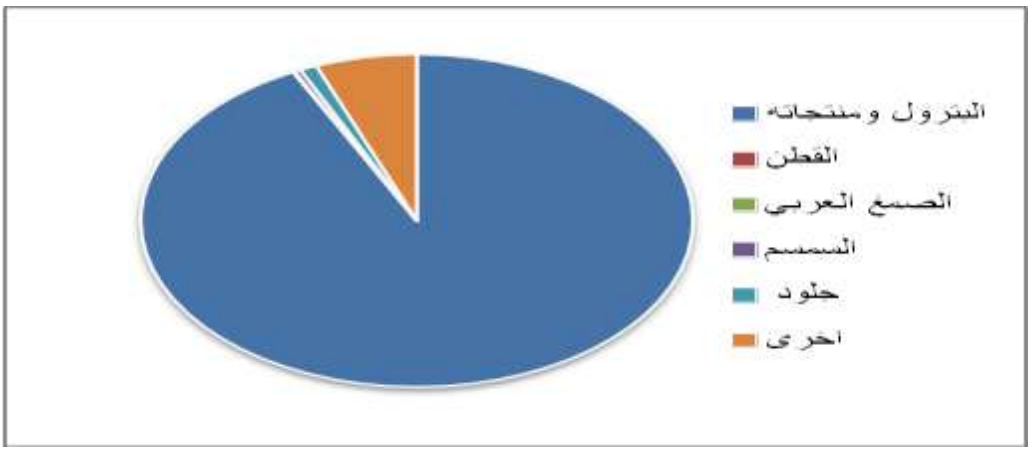

اعداد الدارس

جدول رقم (11)صادرات السودان الي الصين خلال الفترة من (2010 ـــ 2013)مفصلة حسب السلع بالالف دولار.

الاعوام / السلعة	2010	2011	2012	2013
البترول ومنتجاته	8,231,689	6,270,239	0	3,910,565
القطن	3,413	3,793	2,992	23,639
الصمغ العربي	2,196	135	58	1,024
السمسم	56,811	27,988	42,164	59,642
الفول السوداني	0	0	0	653
الامباز	0	366	100	6,427
حيوانات حية	0	0	1,695	296
لحوم	0	0	0	0
جلود	1,097	1,374	3,710	2,550
اخرى	8,465	16,246	3,042	13,243
المجموع	**8,303,671**	**6,320,141**	**53,671**	**4,018,039**

المصدر:الموجز الاحصائي،بنك السودان المركزي

يلاحظ من الجدول ان هنالك تذبذب في قيمة الصادرات ،ويرجع ذلك في الاساس الي تذبذب الصادرات النفطية،وهذا يظهر جلياً في العام 2012م وهذا العام هو العام الذي تلى انفصال دولة جنوب السودان مباشرة ،اذ ان الصادرات النفطية في ذلك العام كانت (0).الامر الذي احدث صدمة(Shock)في الصادرات السودانية ممانعكس سلباً على الميزان التجاري بين البلدين .

على الرغم من ان هنالك معطيات كثيرة في معادلة النفط قد تغيرت من ضمنها انخفاض اسعار البترول عالمياً الا ان النفط سيظل السلعة الاستراتيجية الاولى على مستوى العالم على الاقل في الخمسين سنة المقبلة .

والسودان الشمالي لا يزال يمتلك مخزوناً استراتيجياً مقدراً من النفط لذلك فأنه وببعض المجهودات في عمليات التنقيب والاكتشاف والاستخراج والمعالجة من خلال فتح ابواب الاستثمارات للشركات الاجنبية والصينية على وجه الخصوص في هذا المجال فأن النفط يمكن ان يشكل رقماً كبيراً في الصادرات السودانية.

مع ضرورة التفكير جيداً في ايجاد البدائل المناسبة وفي مقدمتها الصادرات الزراعية بشقيها النباتي والحيواني مع ضرورة عدم تصدير الحيوانات حية وذلك من اجل الاستفادة من القيمة المضافة على اللحوم والجلود المدبوغة .

جدول رقم (12)صادرات السودان الي الصين مفصلة حسب السلع خلال العامين (2014ـــ 2015م). بالألف دولار.

الاعوام	2014	2015
السلع		
البترول ومنتجاته	1,142,137	573,906
القطن	11,263	20,441
الصمغ العربي	2,946	1,668
السمسم	139,928	1,357,15
الفول السوداني	0	0
الامباز	2,373	0
حيوانات حية	585	780
لحوم	0	113
جلود	817	1,214
اخرى	14,725	5,682
المجموع	**1,314,774**	**739,519**

المصدر: الموجز الاحصائي السنوي للتجارة الخارجية،بنك السودان المركزي.

يلاحظ من الجدول السابق تراجع في قيمة الصادرات حيث بلغت في العام 2015في مجملها (739,519)الف دولار اي انها لم تصل الي المليار دولار والسبب في ذلك انخفاض اسعار البترول عالمياً الي ما دون ال40دولار للبرميل ،علاوة على ضعف الصادرات غير البترولية مع العلم بأن هذا العام شهد توقيع اتفاقية الشراكة الاستراتيجية بين البلدين.

لذلك على السودان في السنوات المقبلة التركيز على جانب القطاع الزراعي وخاصة في شقه الحيواني(اللحوم البيضاء والحمراء) .

شكل رقم (5)يوضح اتجاه الصادرات السودانية خلال الفترة من 2006ـــــ 2013مقســـمة بالنســـب المئوية حسب الدول.

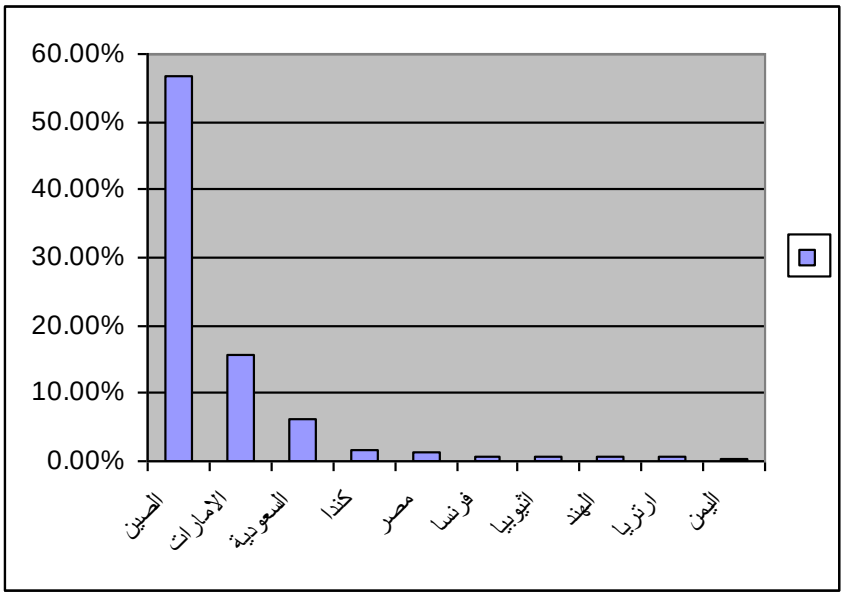

اعداد (الدارس)

نجد ان نسبة 84.9% من الصادرات السودانية في الفتره الموضحة اعلاه ذهبت الـــي 10دول مقســـمة كالآتي:

(الصين 56.7% ــ الامارات 15.5% ــ السعودية 6.3% ــ كندا 1.7% ــ مصر 1.4% ــ فرنسا 0.75% ــ اثيوبيا 0.72% ــ الهند 0.70% ــ اريتريا 0.66% ــ اليمن 0.42%).

شكل رقم (6) اتجاه الواردات السودانية خلال الفتره من 2006ــ 2013مقسمة بالنسب المئوية حسب الدول.

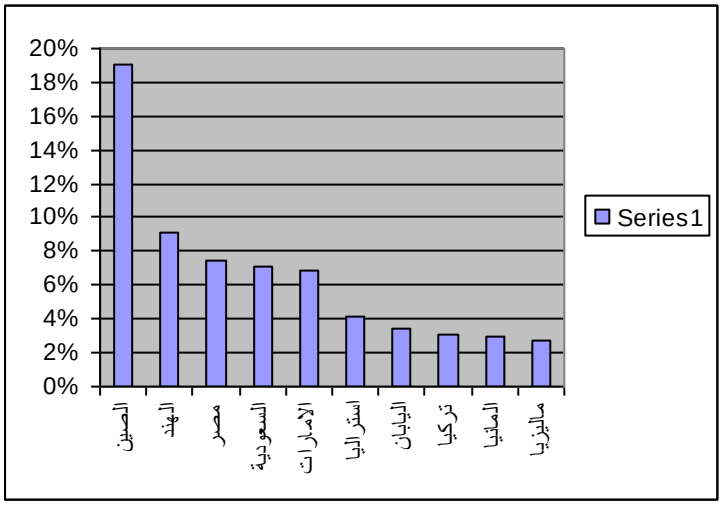

اعداد (الدارس).

نجد ان نسبة 65.8%. من الواردات السودانية من عشر دول هي(الصين 19%ـــ الهنـد 9.1%ـ مصر 7.5%ـ السعودية 7.1% ـ الامارات 6.9% ـ اسـتراليا 4.1% اليابـان 3.4%ـ تركيا 3.1% المانيا 2.9% ـ ماليزيا 2.7%).

جدول رقم (13)الواردات السودانية من الصين خلال الفترة من (2005ـــــ 2009)مفصـلة حسـب السلع

الاعوام / السلع	2005	2006	2007	2008	2009
البن	–	–	–	–	–
الشاي	3	134	38	108	85
قمح ودقيق	245	89	–	–	1
مواد غذائية	14,094	18673	20807	22896	26100
مشروبات وتبغ	6,007	7373	9927	8276	7294
منتجات بترولية	1,076	1255	957	776	309
مواد خام اخرى	2,972	4903	6076	10867	8243
الكيماويات	75,083	73881	95936	105380	97582
مصنوعات	378,372	480471	702316	660720	640926
آلات ومعدات	502,343	716045	1038176	952444	752445
وسائل نقل	286,049	220310	392090	232030	232361
منسوجات	116,754	156282	169879	169786	161590
اخرى	ـــ	–	–	–	–
المجوع	**1.382.989**	**1,679,416**	**2,436,202**	**2,163,22**	**1,926,936**

المصدر: الموجز الاحصائي السنوي للتجارة الخارجية،بنك السودان المركزي.

الفترة من (2005الي 2009) شهدت نمو منتظم للأقتصاد السوداني اذ انها شهدت استقراراً نسبياً فـي الاوضاع السياسية والامنية لذلك ارتفع الناتج المحلي الاجمالي وارتفع دخل الفرد ،لذلك يمكن القول ان الشعب السوداني عاش سنوات من الرفاهية الي درجة ما وهذا ما انعكس على نمط اسـتهلاكهم الـذي تحول من السلع الاساسية الي السلع الكمالية (سلع الترف) مثل لعب الاطفال والاكسسوارات وغيرها من السلع.

جدول رقم (14)حجم الواردات السودانية من الصين مفصلة حسب السلع خلال الفترةمن (2010-2013)بالألف دولار.

الاعوام / السلع	2010	2011	2012	2013
البن	-	-	1	13
الشاي	855	-	149	434
قمح ودقيق	73	-	34	4
مواد غذائية	25905	29408	39201	36767
مشروبات وتبغ	14019	3966	520	443
منتجات بترولية	2056	291	995	3640
مواد خام اخرى	13350	19028	14470	10808
الكيماويات	101261	118103	99725	121245
مصنوعات	651177	590782	526160	590068
آلات ومعدات	838215	804266	567852	634462
وسائل نقل	254960	244530	300148	287863
منسوجات	180379	170095	151721	198142
اخرى	348	-	9243	3632
المجوع	**2,082,637**	**1.980.831**	**1,710,255**	**1,887493**

المصدر: بنك السودان المركزي،الموجز الاحصائي السنوي للتجارة الخارجية

الطرفة تقول : (قديماً المناوئون للنظام الاسلامي القائم في السودان كانوا ينادون بفصل الدين عن الدولة،اما الآن فأصبحوا ينادون بفصل "الصين عن الدولة").

الصين مما لا شك فيه دولة تسير في اتجاه ان تكون دولة صناعية في المقام الاول بخطى ثابتة ومما ساعدها في ذلك توفر الايدي العاملة الماهرة والرخيصة وتوفر البنية التحتية اللازمة للتصنيع من (تكنولوجيا وان كان البعض يعتقد بأنها غير متقدمة رأس المال ـــــ المواد الخام ـــــ الطرق) وغيرها من البنيات التحتية ، فهي بذلك اصبحت تنافس كبريات الدول الصناعية ، بل ان بعض الشركات العالمية المتعددة الجنسيات اصبحت تتجه نحو الصين لأنتاج منتاجاتها هناك وذلك نسبة لتوفر الايدي العاملة الرخيصة في الصين مثل : (شركات التكنولوجيا ـــــ والادوات الكهربائية ـــــ الملابس الرياضية).اذا فالصين توجد بها صناعات ذات جودة عالية كالتي تذهب الي اوربا والولايات المتحدة.

الا انه وبكل صراحة نجد ان السلع والبضائع الصينية التي تأتي الي السودان ذات جودة منخفضة هذا ان لم تكن "رديئة الصنع".الامر الذي ترك انطباعاً خاطئاً في اذهان المستهلكين السودانين بأن اي سلعة تأتي من الصين هي سيئة .

الامر الذي يحمله المحللين والخبراء الاقتصاديين الي جشع التجار السودانين الذين يطلبون من المصنعين الصينين التصنيع لهم على قدر اموالهم كميات اكبر من سلعة معينة على حساب الجودة، مستفيدين من المبدأ الصيني(we made your need) "نحن نصنع ما تريد".

الا ان الموردين السودانين يتعللون في ذلك بأنهم يأتون ببضائع تتناسب و قدرة المستهلك الشرائية اذ انهم بمقدورهم ان يستوردوا بضائع ذات جودة عالية وبأسعار عالية لكنها ستنعكس على الاسعار فترتفع اي بمعنى انهم يستوردون على حسب الاوضاع المادية للمستهلك السوداني

جدول رقم (15)يوضح حجم الواردات السودانية من الصين مفصلة حسب السلع خلال العامين (2014ـــ 2015م) بالألف دولار.

الاعوام	2014	2015
السلع		
البن	2	2
الشاي	173	143
قمح ودقيق	–	4
مواد غذائية	31081	40,180
مشروبات وتبغ	254	437
منتجات بترولية	1810	1,258
مواد خام اخرى	12660	13,347
الكيماويات	120427	129,357
مصنوعات	600842	739,187
آلات ومعدات	58969	611,411
وسائل نقل	287330	360,720
منسوجات	221069	262,811
اخرى	3154	390
المجوع	**1,847,871**	**2,159,247**

المصدر: بنك السودان المركزي،الموجز الاحصائي السنوي للتجارة الخارجية2015م.

المبحث الثاني:

دور الصين في تحقيق النمو والتنمية الاقتصادية في السودان:

لعبت الصين دوراً هاما في تحقيق النموالاقتصادي والتنمية الاقتصادية في السودان وذلك من خلال منحه قروضاً لتمويل مشاريعه التنموية ،وقد تميزت هذه القروض

في انها ساهمت في تطوير مجالات حيوية وهامة مثل قطاع البترول والكهرباء والمياه والطرق والجسور.
في الفترة من 1990ـــ 2012م. قدمت الصين قروضاً للسودان بلغت في مجملها 7,502,2مليون دولار.مفصلة على النحو التالي :
1- القروض بدون فوائد 2- القروض التفضيلية 3- القروض التجارية (بضمان بنك السودان ، وبضمان البترول).
4- القروض النقدية 5- المشروعات المقدمة بموجب مبادرة الصين لأفريقيا.
6- المنح.

1/ القروض بدون فوائد:

تقدم جمهورية الصين قروضاً بدون فوائد تستخدم في تمويل مشرعات البنية التحتية من طرق وجسور وكهرباء وخلافه ،ويترك اختيار المشروع للحكومة المعنية ولا تقل فترة استرداد القرض عن 10سنوات وقد تصل الي 20سنة.
وقد قدمت جمهورية الصين لحكومة السودان قروض بدون فوائد بحوالي ما يعادل 148مليون دولار امريكي لمشروعات كهرباء وطرق ومشروعات صناعية صغيرة ومراكز التدريب المهني ومولدات صغيرة لإنارة القرى والمدن الصغيرة بولايات السودان المختلفة .

جدول رقم (16)القروض بدون فوائد المقدمة من الصين الي السودان:

الرقم	المبلغ	السنة
1	30مليون يوان	2001
2	30مليون يوان	2002
3	30مليون يوان	2004
4	30مليون يوان	2005
5	40مليون يوان	2005
6	100مليون يوان	2007
7	70مليون يوان	2006
8	80مليون يوان	2009
9	60مليون يوان	2011
10	100مليون يوان	2011
11	120مليون يوان	2012
12	100مليون يوان	2013
13	100مليونيوان	2014
الجملة	890مليون يوان	

المصدر: وزاة المالية ،ادارة التمويل الخارجي، وحدةالصين.

2/ القروض التفضيلية:

على ضوء موجهات السياسة الصينية التي تبنتها في عام 1978م للتعاون الاقتصادي مع الدول النامية تقدم الصين قروض عن طريق شركات صينية لا تحتاج لضمانات من الحكومات المقترضة ،وتتميز هذه القروض بتكلفة التمويل المنخفضة وفترة سداد تراوح مدتها بين 10ـــــ 15سنة بعد فترة سماح 5سنوات ،وقد قدمت الصين للسودان ثمانية قروض تفضيلية في حدود 350.1مليون دولار.

***جدول رقم(17) القروض التفضيلية المقدمة من الصين الي السودان بالمليون دولار:**

رقم القرض	المبلغ بملاين الدولارات	العام
1	18	1996م
2	12.1	1999م
3	19,5	2006م
4	33.7	2009م
5	10	2010م
6	232	2010م
7	20	2011م
8	4.8	2011م
الجملة	350.1مليون دولار	

المصدر:وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي ،ادارةالتمويل الخارجي،وحدةالصين

**يمكن تفصيل هذه القروض على حسب المشاريع التي تم استغلالها فيها كلآتي:

القرض التفضيلي الاول(18مليون دولار) تم استغلاله في:

أ/ مشروع التنقيب واستخراج البترول.

ب/ التنقيب عن الذهب.

القرض التفضيلي الثاني(12.1مليون دولار):

تم تخصيصه لمشروع الاسماك بالبحر الاحمر والذي تم تحويله مؤاخراً لكهرباء العاصمة القومية المرحلة الثانية في العام 2001م.

القرض التفضيلي الثالث (19.5مليون دولار):

تم تخصيصه لخط الكهرباء الدائري حول الخرطوم(كهرباء الجموعية).

القرض التفضيلي الرابع(33.7مليون دولار):

تم تخصيصه لمشروع نظم المعلومات المتكامل للتعليم العالي والحكومة الالكترونية المرحلة الاولى.

القرض التفضيلي الخامس(10مليون دولار):

تم تخصيصه لمشروع نظم المعلومات المتكامل للتعليم العالي والحكومة الالكترونية المرحلة الثانية.

القرض التفضيلي السادس(232مليون دولار):

تم تخصيصه لمشروع الخط الناقل بجنوب كردفان.

القرض التفضيلي السابع(20مليون دولار):

تم تخصيصه لمشروع شراء مواد ومعدات لإمداد المياه لولايتي كسلا والبحر الاحمر.

القرض التفضيلي الثامن (4.8مليون دولار):

تم تخصيصه لمشروع جسر نهر عطبرة الفولاذي.

** بالنسبة لمشروعات صندوق إعمار الشرق تم تخصيص مبلغ 300مليون يوان صيني من القرض الذي اعلنه فخامة الرئيس الصيني في زيارته التاريخية للسودان عام 2007م .والبالغ 600مليون يوان صيني.

3/**القروض التجارية:**

ـ تنفذ عن طريق شركات صينية لصالح حكومات او قطاع خاص.

ـ تتراوح مدة سداد القرض بين 4ـــــ 10 سنوات .حسب تكلفة التمويل السائدة في السوق وبفترة سماح تتروح من عام الي خمسة اعوم .وقد تحسنت كثيراً مؤخراً واصبحت لا تتعدى 4%.

ـ روم تأمين قد تصل الي 5% من قيمة القرض ،ويؤمن لدى شركة تأمين القروض الصينية وقد اصبحت مؤخراً لا تتعدى 4%.

ـ تسدد الجهة المتلقية للقرض مقدماً يتروح بين 10% ـــ 15% من قيمة القرض.

ـ تقدم حكومة السودان ضمانات للحصول على هذه القروض تتمثل في ضمان بنك السودان وضمان البترول .

ـ وقد قدمت جمهورية الصين للسودان حتى ابريل 2012م . قروضاً تجارية وبدون فوائد وتفضيلية في حدود 7.597.8مليون دولار امريكي لمشروعات تشمل مجالات البترول والكهرباء ومعدات المياه والري الاخرى.

***جدول رقم(18)القروض التجارية المقدمة خلال الفترة من 1997ـــــ 1998م.بـــالمليون دولار.**

القرض واستخدامه	المبلغ بالمليون دولار	العام
آليات المؤسسة السودانية للحفريات	$5.10	1997
سندس الزراعي	$15.50	1997
اجهزة كمبيوتر لوزارة الخارجية	$0.40	1997
معدات الري	$0.60	1997
جرارات جنوب كردفان	$4.60	1997
مصفاة الخرطوم	$319.00	1997
كهرباء الفاو	$10.8	1998
آليات النيل الابيض	$6.60	1998
معدات الاسر المنتجة	$0.60	1998
اتفاقية كوابل الكهرباء	$106.00	1998

المصدر: وزارة المالية ، ادارة التعاون الخارجي، وحدة الصين.

جدول رقم (19) القروض التجارية المقدمة من الصين الي السودان خلال الفترة من (1999- 2004).

القرض واستخدامه	المبلغ بالمليون دولار	العام
صيانة مستشفى الصداقة ومستشفى الذرة	0.20	1999
تنمية الموارد السمكية	11.70	1999
مياه النيل الابيض	4.50	1999
معدات الكهرباءsp1	4.20	2000
عقد وحدات الكهرباءsp2	8.10	2000
الريف والحضر	9.30	2001
كهرباء الجيلي(قري1)	149.20	2001
تأهيل قاعة الصداقة	2.00	2002
كهرباء العاصمة القومية	12.10	2002
عون سلعي وفني واخرى	65.70	2002
خطوط نقل لكهرباء سد مروي	381.50	2003
الاعمال الهدروميكانيكية لسد مروي	65.00	2003
مشروع امري الزراعي	37.70	2003
كهرباء الجيلي شندي عطبرة	25.10	2003
معدات مياه	10.00	2003
المرحلة الثانية من محطة كهرباء قري(2)	96.50	2004
مشروع المكابراب وقري الزراعي	110.70	2004
مياه المذموم	25.10	2004
معدات مياه الشرب	9.90	2004
معدات الري	12.40	2004
كبري الدويم	34.00	2004
كبري رفاعة	22.70	2004
قرض بدون فوائد	3.60	2004

.*المصدر :وزارة المالية،ادارة التمويل الخارجي،وحدة الصين

*الجدول السابق.يوضح القروض المقدمة من جانب الصين.

يلاحظ من الجدولين السابقين ان اهتمام الحكومة السودانية بالمشرايع الزراعية والصناعية كان ضعيفاً.

اذ انه في الفترة من (1997ـــــ 2004).كان هنالك ثلاث مشاريع زراعية فقط هي(سندس ـــ مشروع امري ـــ مشروع المكابراب وقري الزراعي).وبعض مشاريع الري. اي ان القطاع الانتاجي أُهمل شيئاً ما على حساب مشاريع الكهرباء ومياه الشرب (القطاع الخدمي).

جدول رقم (20) يوضح القروض المقدمة من دولة الصين خلال الفترة من 2004- 2008م. بالمليون دولار .

القرض واستخدامه	المبلغ بالمليون دولار	العام
الفحم البترولي قري	134.20	2004
مشروع الدائرة الثالثة الروصيرص الخرطوم	46.00	2004
مياه بورتسودان	509.20	2005
كهرباء بحري الحرارية	175.00	2005
معدات الري	9.00	2005
معدات الهيئة العامة للحفريات	10.50	2005
قرض بدون فوائد	3.60	2005
عقد إضافي للمولدات الصينية	5.80	2005
تأهيل المحالج	6.70	2005
معدات مياه	9.00	2005
الطاقة الشمسية جنوب كردفان	4.20	2006
توريد مواسير مياه	17.20	2006
الخط الدائري حول الخرطوم	19.50	2006
صومعة غلال ربك	22.20	2007
توريد صهاريج مياه	10.00	2008
توريد مواسير	20.00	2008
مشروع الشبكة الشرقية (الشوك ـ حلفا ـ اروما)	335.30	2008
قرض بدون فوائد	10.20	2008
مواسير مياه	17.50	2008

***المصدر:وزارة المالية،ادارة التمويل الخارجي،وحدة الصين**

جدول رقم (21) يوضح القروض المقدمة من دولة الصين خلال الفترة من 2008-2014م. بالمليون دولار .

القرض واستخدامه	المبلغ بالمليون دولار	العام
صهاريج مياه	8.90	2008
الخط الناقل ربك ـ الابيض	98.10	2008
محطة كهرباء الفولة	612.3	2008
معدات مياه	14.0	2008
طريق الدبيبات ابوزبد الفولة	90.00	2008
طريق زالنجي الجنينة	108.131	2008
طريق ام روابة ابو جبيهة	56.8	2008
مشروع الخط الناقل دنقلا وادي حلفا	108.00	2008
طريق النهود ام كدادة	109.8	2008
طريق ام كدادة الفاشر	86.4	2009
نظم المعلومات المتكامل المرحلة الاولى	33.70	2009
مشروع الخط الناقل جنوب كردفان	232.00	2010
نظم المعلومات المتكامل المرحلة الثانية	10.00	2010
جسر نهر عطبرة الفولاذي	4.8	2011
مطار الخرطوم الجديد	665.00	2014
جملة المبلغ	**5.236.431**	

- **المصدر:وزارة المالية ،ادارة التمويل الخارجي،وحدة الصين.**

من الجدول السابق يتضح ان الصين قرضاً تجارية واخرى بدون فوائد ،للسودان وذلك خلال الفترة من(1997ـــ 2014).لتمويل مشاريع التنمية فيه ، والتي تمثلت في:

1/ مشاريع الطرق والجسور. 2/ مشاريع الكهرباء.
3/ مشاريع مياه الشرب. 4/ مشاريع الري.
5/ المشاريع الزراعية . 6/ مشاريع الصحة. 7/ ومشاريع النفط.

- قد ساهمت هذه القروض بشكل كبير في تحقيق تنمية اقتصادية ملموسة خلال تلك الفترة.

4/المنح:

تقدم دولة الصين الشعبية منحاً للدول الصديقة لها ،في افريقيا وآسيا لدفع عجلة التنمية في تلك البلدان . وتتميز هذه المنح عن تلك التي تقدمها الدول الغربية بأنها غير مشروطة .اي انها لا ترتبط بأجندة سياسية او اي اجندة اخرى؛ وذلك ايماناً منها بدورها تجاه تلك الدول.

نجد ان دولة الصين قد قدمت منحاً للسودان بقيمة (1.090 مليون يوان صـــيني).عددها (18 منحة).وذلك خلال الفترة من (2001 ـــــ 2014).مساهمة منها لتمويل مشاريع التنمية في السودان.

**** جدول رقم(22)المنح المقدمة من جمهورية الصين الشعبية الي السودان خلال الفتـــرة من (2001 ـــــ 2014).بالمليون يوان صيني.**

الرقم	المبلغ	السنة
1	10	2001
2	20	2002
3	30	2004
4	10	2005
5	20	2005
6	40	2007
7	60	2008
8	30	2008
9	20	2008
10	20	2009
11	20	2009
12	80	2009
13	100	2011
14	100	2011
15	100	2012
16	180	2012
17	200	2013
18	150	2014
جملة المبلغ	1090مليون يوان صيني	

- **المصدر: وزارة المالية ،ادارة التمويل الخارجي،وحدة الصين.**

العامين 2015وحتى اغسطس2016 لم تقدم الصين اي منح او قروض بدون فوائد للسودان.عدا 100الف دولار قدمها الصليب الاحمر الصيني الي الهلال الاحمر السوداني في سبتمبر من العام 2016م ، لدرء آثار السيول والفيضانات في السودان .

* من اهم المشاريع التي تم تنفيذها عن طريق المنح والقروض بدون فوائد هي:

(قاعة الصداقة ـــــ مشروع الخلايا الشمسية وزارة العلوم ـــــ حفر آبار بولايات دارفور ومساعدات انسانية ـــــ مستشفى رمبيك ـــــ مشروع المركز الزراعي بالفاو ـــــ مستشفى الدمازين ـــــ إعادة تأهيل مركز التدريب المهني بأمدرمان ـــــ مدينة افريقيا التكنولوجية).

المبحث الثالث:

الإستثمارات الصينية في السودان :

اولاً: الاستثمار في المجال الزراعي:

على الرغم من ان العلاقات السودانية الصينية في الفترة من 1997 ــ 2015م. كان قطاع النفط هو القطاع المسيطر على جذب الإستثمارات الصينية اليه ، الا انه كان هنالك نوع من انواع التعامل في مجال الزراعة بين البلدين ، على الرغم من انه لم يكن يرتقي للمستوى المطلوب.

*** تقدمت وزارة الزراعة والغابات بعدد من المشروعات الزراعية لجهات متعددة شملت :**

اولاً: مشروعات قدمت للجانب الصيني عبر سفارة جمهورية الصين بالخرطوم:

1ــ مشروع غرب ام درمان.

2ــ مشروع ارز ابو قصبة .

3ــ مشروع الرهد (المرحلة الثانية).

ثانياً : مشروعات قدمت للإستفادة من القرض التفضيلي وهي:

1ــ احتياجات مؤسسة حلفا الزراعية في مجال الري وتشمل:

* توفير الآليات اللازمة لإزالة الاطماء السنوي وتأهيل بنيات الري .

* تأهيل طلمبات الكيلو 14 او احلالها بطلمبات ديزل لري حوالي 30 الف فدان نسبة لتقادم الطلمبات الموجودة ، ولمشكلة الانقطاع المستمر للتيار الكهربائي بالمنطقة .

*توفير آليات لإزالة الحشائش من المواجر الرئيسية والترع بالمشروع.

2ــ حصاد ونثر المياه بولايات دار فور، في مشروعات الكومة واركز، وادي امبرو، ام بياضة الرعوي ، خزان كرفو ، ابو حمرة الزراعي ، سد وادي بار.

3ــ دعم بنيات الري بمؤسسة السوكي الزراعية .

ثالثاً: مشروعات قدمت لشركة بولي الصينية :

1ــ مشروع وادي سوبا شرق.

2ــ مشروع قرية الصادرات البستانية .

3ــ مشروع الرهد المرحلة الثانية .[1]

---

[1] وزارة الزراعة والغابات ، اداة التعاون الثنائي.

خلال زيارة السيد وزير المالية والاقتصاد لجمهورية الصين في فبراير من العام 2004م، تم الاتفاق على تأهيل المحالج بالسودان، على ان يخصص مبلغ 6.8 مليون دولار من القرض للتأهيل كمرحلة اولى بغرض التجربة والتقيم ، وتم توقيع عقد خاص مع شركة CAMCO للتأهيل ، على ان يركز العمل بصورة متكاملة في موقع واحد اوموقعين .

كما تم الاتفاق على الآتي :

1ـ تم التوقيع على مذكرة تفاهم مع جامعة الزراعة الصينية في مجال إنتاج ونقل التقانة وانتاج البذور ، وتقانات الري وحصاد المياه .

2ـ مذكرة تفاهم لإقامة شراكة بين الشركة السودانية العربية لإنتاج البذور و HUBEI SEED GROUP بغرض تطوير وتحسين إنتاج البذور في السودان .

3ـ الاتفاق مع شركة GHINA NORTHE EQUIPMENT ENGINEERING CORP تعمل في مجال استخلاص زغب القطن وصناعة الملابس ، لإقامة مشروع مشترك مع الشركة السودانية للاقطان واتحاد المزارعين .

4ـ توقيع مذكرة تفاهم مع شركة CAME وتعمل في مجال المدخلات الزراعية (الآليات والمعدات الكبيرة والصغيرة للمزارع) ، تم بموجبها إرسال نماذج من هذه المعدات للتجربة في السودان .

5ـ تقديم المعلومات والبيانات لمشروع رومي البكري ، المطروح للاستثمار.

* في ابريل 2004م، زار السودان وفد من مجموعة الشركات الزراعية الوطنية الصينية للوقوف على فرص الاستثمار بالسودان ، وقد زار الوفد كل من الولاية الشمالية ، ولاية النيل الابيض ، ولاية الخرطوم، وقدم للوفد شرحاً عن امكانات السودان الزراعية ، والفرص الاستثمارية المتاحة كما تم تقديم نماذج لمشاريع مطروحة للإستثمار وشملت (مشروع البان حلة كوكو، السليت جنوب، مركز الصادرات البستانية بولاية الخرطوم ، مشروع لأنتاج سكر البنجر ، مشروع لإنتاج وتصدير الفاكهة بالولاية الشمالية ، ومشروع ابو قصبة لإنتاج الارز بولاية النيل الابيض.[1]

قد طلب الجانب الصيني الآتي :

1ـ تخصيص مساحة 20 الف فدان لإقامة مزرعة تجريبية تستثمر خلال 3 سنوات.

2ـ توفير المعلومات الاقتصادية والتقنية ، للمشروعات المقترحة بغرض دراستها وتحديد التكلفة والعائد.

3ـ يزور وفد من هذه الشركات السودان في نوفمبر ، بغرض الاتفاق النهائي .

---

[1] وزارة الزراعة والغابات ، ادارة التعاون الثنائي.

جدول رقم (23)حجم وعدد الاستثمارات الصينية المصدقة في القطاعات الثلاث من 2000ـ 2008م، بالألف دولار.

الاستمارات الصينية	القطاع الصناعي		القطاع الزراعي		القطاع الخدمي		الاجمالي	
	عدد	حجم	عدد	حجم	عدد	حجم	عدد	حجم
2000	4	18719089	0	0	4	143181093	8	161900182
2001	1	776	0	0	0	0	1	776
2002	1	765123	0	0	0	0	1	765123
2003	5	5174438	0	0	3	37018503	8	42192952
2004	8	10552261	0	0	3	15116280	11	25668541
2005	6	15140719	1	6374487	5	31934709	12	47712915
2006	10	24109916	0	0	7	87847164	17	111957080
2007	11	27689626	3	4358718	9	524628028	23	556676372
2008	12	86766665	1	985800	6	19616283	19	107368748
المجموع	**58**	**188918613**	**5**	**11719005**	**37**	**859342060**	**100**	**1054242689**

المصدر : وزارة الاستثمار، ادارة البحوث والمعلومات.

* يلاحظ من الجدول السابق ان الاهتام بالاستثمارات الزراعية كان ضعيفاًحيث بلغ حجم الاستثمارات الصينية في مجال الزراعة في الاعوام من (2000ـ 2004) (صفر).

بعد العام 2004، وبعد توقيع الاتفقايات المذكورة سابقاً تحركت عجلة الاستثمارات الصينية في المجال الزراعي قليلاً، حيث يظهر كما هو موضح في الجدول ان الاربعة اعوام (2005ـ 2008) شهدت خمسة مشاريع زراعية بلغت قيمتها الاجمالية (11719005)الف دولار.

نجد ان مجموع الاستثمارات في مجال الصناعة كان 58 مشروعاً ، والخدمي 37مشروعا ، اما االزراعية فبلغت 5 مشاريع فقط.

جدول رقم (24) عدد وحجم الاستثمارات الصينية المصدقة في القطاعات الثلاث من العــام 2009ــ 20015م.بالألف دولار.

الاعوام	القطاع الصناعي		القطاع الزراعي		القطاع الخدمي		الاجمالي	
	عدد	حجم	عدد	حجم	عدد	حجم	عدد	حجم
2009	13	40885394	**0**	0	11	54537546	24	95422940
2010	4	12239573	3	3767838	6	61916177	13	77923588
2011	5	2263085392	**1**	_	3	10419419	9	2273504811
2012	2	400113	**1**	7828651	1	1294835	4	9523599
2013	2	2669100	**1**	743810227	3	5273834	6	751753161
2014	6	14229799	**1**	18467072	2	6769817	9	39466688
2015	4	1378717331	**1**	_	6	3628086391	11	5006803722
المجموع	**36**	**3712226702**	**8**	**773873788**	**32**	**3768298019**	**76**	**5180150250**

المصدر : وزارة الاستثمار، ادارة البحوث والمعلومات.

شكل رقم (7) الاستثمارات في القطاعات الثلاثة خلال الفترة من (2000ــ 2015م)

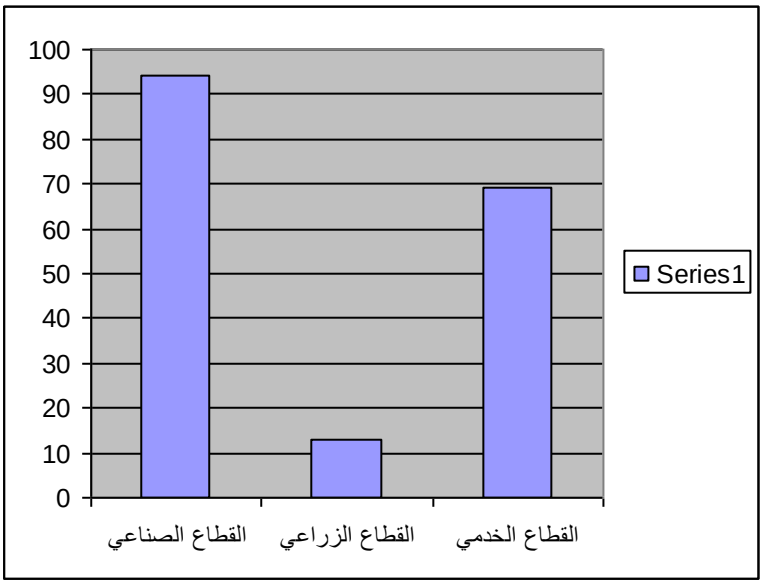

اعداد الدارس.

ثانياً:الاستثمارات الصينية في مجال النفط في السودان :

في منتصف التسعينات من القرن الماضي ، وبعد خروج شركة شيفرون الامريكية من مشروع صناعة النفط السوداني ، طرحت الحكومة السودانية مشروع النفط السوداني في السوق العالمية للإستثمار فيه ، في العام 1996م.

كانت دولة الصين من اوائل الدول التي لبت الدعوة التي اطلقتها وزارة الطاقة والتعدين السودانية آنذاك وذلك لحوجتها الماسة للنفط لمجابهة الطلب المتزايد على البترول نسبة للنمو المتسارع الذي يشهده اقتصادها .

حيث كانت النتيجة قيام الكونسورتيوم المعروف بشركة النيل الكبرى للبترول والتي تتألف من الشركات الآتية :

1ــ الشركة الوطنية للبترول (الصينية) CNPCبنسبة 40%.

2ــ شركة بتروناس (الماليزية) بنسبة 30%.

3ــ شركة استات بتروليم (الامريكية)بنسبة 25% قبل ان تبيع حصتها لشركة تلسمان (الكندية) والتي تعرضت هي الاخرى لضغوط من قبل الحكومة الامريكية قامت بموجبها ببيع حصتها لشركة البترل الوطنية الهندية .

4ــ شركة سودا بت (السودانية) بنسبة 5%.[1]

حيث بدأت العمل بمربعات 1،2،3،4،5،6،7 وكلها بجنوب السودان عدا مربع 6بجنوب كردفان .

شكل رقم (8) خريطة مربعات انتاج النفط السوداني قبل انفصال دولة جنوب السودان

المصدر : مجلة النفط والغاز

[1]عادل حسن محمد احمد2010 ، مستقبل التعاون الاستراتيجي بين جمهورية السودان والصين ، ط1، شركة مطابع السودان للعملة ، الخرطوم ، ص 148.

ويمتلك السودان بنية تحتية متميزة في مجال النفط حيث يوجد به اطول خـــط انابيـــب لنقـــل البترول في افريقيا بطول (1610 كيلو متر).يمتد من ولاية الوحدة بجنوب السودان، مروراً بولايات شمال كردفان ، النيل الابيض ، الخرطوم ، حتى مدينة بورتسودان بولايـــة البحـــر الاحمر والتي توجد بها موانئ التصدير.

كما ان للسودان ثلاثة معامل لتكرير البترول ، موضحة في الجدول(25) ادناه.

اسم المصفاة	السعة التكريرية بالبرميل في اليوم
1ـــ الخرطوم	50 الف برميل
2ـــ بورتسودان	25 الف برميل
3ـــ الابيض	10 الف برميل

المصدر : اعداد الدارس.

بلغ حجم الاستثمارت الصينية في مجال النفط السوداني في الفترة من 1997م حتى 31ديسمبر 2012م **(9.038.631.787)**مليون دولار اي حوالي 10 مليار دولار، كما بلغ عدد الشركات الصينية العاملة في مجال النفط السوداني 6شركات رئيسة هي : (

وبلغ عدد العمالة الصينية في مجال النفط (303) عامل صيني.[1]

*. بنهاية العام 2015 بلغ عدد الاستثمارات الصينية 13مليار دولار ، وبلغ حجـــم الـــديون الصينية على السودان في مجلها 7مليار دولار ،حيث كان نصـــيب الـــديون النفطيـــة منهـــا 2.6مليار دولار هي ديون الشركات الصينية العاملة في مجال البترول على الحكومة السودانية [2].

*. بلغت ايرادات النفط في الفترة من (1999م ــ 2010م) . حوالي 40 مليـــار دولار لـــم تستغل الاستغلال الامثل في دعم مشاريع الانتاج الحقيقيـــة (الزراعـــة بشـــقيها النبـــاتي ، والحيواني ــ الصناعة ــ مشاريع البنى التحتية).

[1] المؤسسة السودانية للنفط ، وحدة الاستكشاف ، ادارة الرقابة المالية .
[2] وزارة المالية والتخطيط الاقصادي ، ادارة التمويل الخارجي ، وحدة الصين .

اختبار الفرضيات :

اشتملت هذه الدراسة على اربع فرضيات اساسية جاءت مناقشتها كالآتي :

1ــ نصت الفرضية الاولى على ان هنالك علاقة بين مستويات التنمية الاقتصادية المحققة في السودان وبين العلاقات الاقتصادية مع دولة الصين .

* توصلت الدراسة الي ان دولة الصين قد قدمت منحاً و قروضاً (بدون فوائد ، تفضيلية ، تجارية) بلغت في مجملها 7,5032مليون دولار، استخدمت في تمويل مشاريع التنمية من (طرق ــ جسورــ مشاريع انتاج الكهرباء ــ مشاريع المياه والري وغيرها من المشاريع) مما يبين صحة الفرضية .

2ــ كانت الفرضية الثانية تنص على انه توجد علاقة مابين الصادرات السودانية النفطية الي دولة الصين وبين التحسن الذي طرأ على الميزان التجاري بين التجاري بين البلدين بالنسبة للسودان.

* توصلت الدراسة الي ان خلال العامين (1997ــ 1998م) كان هنالك عجز في الميزان التجاري لمصلحة الصين نسبة لزيادة حجم الواردات السودانية من الصين عن الصادرات.

اما الفترة من (1999ــ 2011) فقد كان الميزان التجاري يميل بفائض تجاه السودان وذلك نسبة لدخول النفط ضمن الصادرات السودانية .

اما الاعوام (2012ــ 2015) فقد سجل الميزان التجاري عجزاً نسبة لأنفصال جنوب السودان الذي ادى الي إضعاف الصادرات النفطية السودانية الي الصين ، علاوة على ان السودان لم يطور الصادرات غير البترولية الاخرى.

3ــ نصت الفرضية الثالثة على ان هنالك علاقة ما بين تدني استثمارات الصين في المجالين الصناعي والزراعي وبين استثمارات الصين في مجال النفط

* توصلت الدراسة الي ان العدد الكلي للأستثمارات الصناعية في السودان بلغ عددها 94مشروعاً ، برأس مال كلي بلغ حجمه 3,901,145,333 الف دولار.

كما بلغ المجموع الكلي للإستثمارات الصينية في مجال الزراعة 13مشروعاً.

برأس مال كلي بلغ حجمه 785,592,793 الف دولار.

المجموع الكلي للإستثمارات الصينية في قطاعي الصناعة والزراعة بلغ 107مشروعاً .

بتكلفة كلية مقدارها 4,686,738,108 الف دولار .

ــ اما الاستثمارات الصينية في مجال النفط فقط بلغ حجمها في الفترة من (1997ــ 31ديسمبر 2012م) 9,038,631,787 الف دولار .

بنهاية العام 2015بلغ حجم الاستثمارات الصينية في مجال النفط 13مليار دولار، مما يدل على استحواذ قطاع النفط على النصيب الاكبر من حجم الاستثمارات الصينية في السودان وبالتالي تأثر القطاعات الانتاجية الحيوية الاخرى (القطاع الزراعي ــ القطاع الصناعي) بذلك مما يفسر صحة الفرضية .

4ــ الفرضية الرابعة نصت على ان هنالك علاقة مابين العلاقات السودانية الصينية وبين تحسن العلاقات الافريقية الصينية .

* توصلت الدراسة الي ان العلاقات السودانية الصينية تعتبر من اقدم العلاقات الصينية الافريقية ، حيث يُعتبر السودان البوابة التي دخلت الصين من خلالها الي القارة السمراء لكنه لم يستفد من المميزات الجغرافية والسياسية والاقتصادية متراجعاً الي المركز الثالث في حجم التبادل التجاري بين الصين ودول القارة الافريقية بعد جنوب افريقيا وانغولا.

وبعد انفصال دولة جنوب السودان وخروج نسبة كبيرة من الاستثمارات الي دولة الجنوب تضآئل الاهتمام الصيني بالسودان ، حيث خسر السودان نفوذه لمصلحة منطقة خليج غينيا التي باتت تسيطر على الاهتمام الصيني الافريقي ، مما يفسر عدم صحة الفرضية .

النتائج:

1ــ لم يستفد السودان من القروض والمنح الصينية استفادة قصوى في توجيهها الي مشاريع بنية تحتية حقيقية ومستدامة مثل (مترو الانفاق ــ قطارات السكة حديد الحديثة ــ مشـــاريع الطاقات المتجددة).

2ــ هنالك عجزفي الميزان التجاري بين البلدين نسبة لضعف الصادرات النفطية بعد انفصال دولة جنوب السودان ، بالإضافة الي ضعف عائد الصادرات غير البترولية نسبة لتصـــديرها في شكل مواد خام عوضاً عن تصنيعها وتصديرها في شكل سلع مصنعة للاستفادة من القيمة المضافة .

3ــ قطاع النفط استحوذ على النصيب الاكبر من الاستثمارات الصينية في السودان مما اثـــر سلباً على الاستثمار في القطاعات الانتاجية الاخرى كالزراعة والصناعة.

4ــ تضآئل الدور السوداني في العلاقات الاقتصادية الصينية ــ الافريقية .

5ــ بعض السلع التي تستورد من دولة الصين ذات جودة منخفضة ، والبعض الآخـــر منهـــا غير مطابق للمواصفات والمقايس.

التوصيات:

اولاً: التوصيات الخاصة بالجانب السوداني:

1ــ على الجانب السوداني حث الصين بضرورة زيادة الاستثمار في القطاع الزراعي والقطاع الصناعي ، وقطاع النقل بدلاً من تركيز استثماراتها فقط على النفط بشكل اكبر .

2ــ على الجانب السوداني اتاحة المجال بصورة اكبر للقطاع الخاص للتعامل الاقتصادي مع الصين .

3ــ من الافضل للجانب السوداني التعامل مع الصين في مجال البنية التحتية ، بنظام البوت (BOT)، حتى نضمن مشاريع ذات جودة عالية ، وكفاءة تشغيلية ممتازة ، مع عدم وجود ديون مستقبلية .

4ــ على الجانب السوداني الاتجاه نحو الطاقات المتجددة ، من خلال جذب رؤوس الاموال والخبرة الفنية الصينية .

5ــ من الواجب على الحكومة السودانية ، إلزام الموردين السودانين بضرورة استيراد بضائع صينية ذات جودة عالية .

6ــ من الافيد للجانب السوداني الاستمرار في سياسة التوجه شرقا(East Side Police) مع ضرورة انتهاج سياسة التنويع(Diversification).مع دول (الهند ، روسيا ، ماليزيا)، بالأضافة الي تقديم طلب للأنضمام الي مجموعة (البركس ــ BRCIS) التي تضم اسرع خمسة اقتصادات نامية وهي (البرازيل ، روسيا ، الصين ، الهند ، جنوب افريقيا) بصفة مراقب على الاقل؛ للاستفادة من الخبرات والتجارب لتلك الدول.

7ــ من المهم للسودان الاستفاده من موقعه الاستراتيجي المميزفي القارة الافريقية ، حتى يكون حلقة الوصل بين الصين وافريقيا ، وذلك من خلال إنشاء شبكة طرق قارية .

8ــ على الجانب السوداني الاهتمام بالتدريب والتأهيل للاستفادة من الخبرات الصينية في المجالات المختلفة .

9ــ على الجانب السوداني ان يتعامل في علاقاته الاقتصادية مع الصين ، بتخطيط استراتيجي بصورة علمية ممنهجة عبر خبراء ومختصين في المجال الاقتصادي ، بعيداً عن الشعارات والكلام الممهور ، مع اخذ الجوانب الصحية والبيئية في الاعتبار .

ثانياً: التوصيات الخاصة بالجانب الصيني :

1ــ على الجانب الصيني الضغط على مُصنعيه بضرورة الاهتمام بـــالجودة والمواصـــفات والمقاييس.

2ــ ضرورة ان تعمق الصين علاقاتها مع الشعب السوداني والتغلغل فيه وذلك مـــن ناحيـــة ثقافية ، وتعليمية ، وصحية .

3ــ على الصين ان تقدم للسودان منح دراسية جامعيـــة ، وفـــوق الجامعيـــة ، وان تـــولي الامرالعلمي والاكاديمي اهتماماً اكثر.

4ــ على الحكومة الصينية دعم السودان في المحافل الدولية . اضافة الي دعم خيـــار قبـــول السودان ضمن منظومة (البركس) حال تقدم بطلبه للانضمام كعضو مراقب.

5ــ على الجانب الصيني الاعتماد على دولة السودان في توفير امنه الغذائي فـــي الحاضـــر والمستقبل.

6ــ على الجانب الصيني العمل على احلال السلام في السودان ، والسعي للمحافظة على امنه واستقراره.

ثالثاً: توصيات بدراسات لاحقة :

1ــ اثر انخفاض اسعار النفط عالمياً على العلاقات السودانية الصينية .

2ــ دور الصين في تحقيق التنمية الاقتصادية في افريقيا (دراسة حالة دولة اثيوبيا).

3 ــ اثر التعامل باليوان في الحد من ارتفاع اسعار صرف الدولار في السودان .

المصادر:

اولا":القرأن الكريم.

1ــ سورة العلق الآية(3ــ5).

2ــ سورة النبأ الآية (19).

ثانياً : المقابلات.

1ــ **بروفيسور علي عبدالله علي** ، استاذ الاقتصاد، جامعة امدرمان الاهلية 2016/10/16م

2ــ **سوسن اسماعيل عبدالله**، وزارة المالية ، وحدة الصين 2016/10/13م

3ــ **مسوؤلين في اللجنة العليا للإشراف على ملف العلاقات السودانية ــ الصينية .**

ثالثاً: الكتب والمراجع.

1ــ **عبدالرحمن يسري وآخرون ،الاقتصاد الدولي** ،الدار الجامعية للنشر، 2006م.

2ــ **دومنيك سالفاتور ، الاقتصاد الدولي**،الدار الدولية للنشر والتوزيع،القاهرة

3ــ **محمد دُريدار ، مبادئ الاقتصاد السياسي** ،المكتب العربي الحديث للطباعة والنشر طبعة رقم 6

4ــ **موردخاي كريانين ،الاقتصاد الدولي مدخل السياسات** ،دار المريخ للنشر ،الرياض، 2007م.

5ــ **محمد بشير سليمان وآخرون، العلوم العسكرية** ، المركز القومي للمناهج والبحث التربوي بخت الرضا، 2008م.

6ــ **كيتش اوهمي، الاقتصاد العالمي ، المرحلة** الثانية ، الدار العربية للعلوم ، طبعة 2005م.

7ــ **خالد حسن البيلي ، الاقتصاد الدولي** مجموعة محاضرات ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، الخرطوم 2014م.

8ــ **سامي عفيف حاكم ، دراسات في الاقتصاد الدولي** ، الطبعة الخامسة، 2000م.

9ــ مايكل ابدجمان،

10ــ **غازي عبدالرزاق النقاش ، التمويل الدولي والعمليات المصرفية الدولية** ، دار وائل للنشر 1996م.

11ــ **محمد عبدالعزيز عجمية ،الاقتصاد الدولي، دراسة نظرية وتطبيقية** ،الطبعة الاولى 2000م.

12ــ **زينب حسين عوض، العلاقات الاقتصادية الدولية** ،الفتح للطباعة والنشر،الاسكندرية 2003م.

13ــ 14ــ **عادل حسن محمد احمد،مستقبل التعاون الاستراتيجي بين السودان والصين** ،مطابع السودان للعملة ،2010م.

15ــ **صوميل هنتجنتون ،صدام الحضارات** ،منتدى الاسكندرية ،طبعة 1999م.

16ــ **جون بركينز، الاغتيال الاقتصادي للامم** ،الهيئة المصرية العامة للكتب ، القاهرة 2012م.

17ــ **خالد حسين محمد،الصين القطب الدولي الجديد** ، مركز السودان للبحوث والدراسات الاستراتيجية ، الخرطوم،2007م.

18ــ القاموس المحيط الجزء الاول.

19ــ تفسير البيضاوي

20ــ **علي احمد الامين ، الاقتصاد البيئي** مجموعة محاضرات،جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، الخرطوم،2013م.

رابعاً: رسائل الدكتوراه.

1ــ **محمد عوض الكريم الشيخ**، تقويم العلاقات السودانية الصينية ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، الخرطوم،2015م.

2ــ **علي آدم حسن عمر**، اثر تقاطع الاستراتيجيات الامريكية والصينية على السودان ،جامعة الزعيم الازهري ، الخرطوم،2015م.

خامساً: رسائل الماجستير :

1ــ **منى مالك ابراهيم ، مشروع صناعة النفط السوداني والآثار الاقتصادية الناتجة** عنه ، معهد البحوث والدراسات الانمائية ، جامعة الخرطوم، 2001م.

2ــ **فتحية سيد عبدالعاطي ، اثر صادرات البترول على ميزان المدفوعات في السودان في الفترة من 1999ــ 2004م**، معهد البحوث والدراسات الانمائية ، جامعة الخرطوم، ديسمبر 2008م.

سادساً: اوراق العمل.

1ــ **ورشة العلاقات الصينية الافريقية** ، مركز ركائز المعرفة للدراسات والبحوث ،السودان ،الخرطوم ، 2012م.

2ــ **سيف الدولة بشير عبدالله ، ورقة عن العلاقات السودانية الصينية** ، فعاليات المنتدى العربي الصيني ، 2016م.

3ــ **جعفر كرار احمد، ورقة عن العلاقات السودانية الصينية** ، مركز دراسات الوحدة العربية

سابعاً : الصحف والمجلات.

1ــ **صحيفة المجهر السياسي** ، تغطية ندوة حول طريق الحرير ، رابطة جمعيـــة الصـــداقة العربية الصينية ، القاهرة ، 2015م.

2ــ **مجلة ركائز اقتصادية** ، مركز ركائزالمعرفة للدراسات والبحوث،الخرطوم ، 2012م.

ثامناً : مواقع الانترنت.

1ــ الموسوعة الحرة وكيبيديا ، www.wikipedia.com

2ــ معجم المعاني الجامع، www.almaany.com

3ــ www.arabic.news.com

4ــ كنانة اونلاين

تاسعاً: التقارير والدوريات:

1ــ وزارة المالية ، ادارة التمويل الخارجي ، وحدة الصين .

2ــ الموجز الاحصائي السنوي للتجارة الخارجية، بنك السودان المركزي.

3ــ وزارة النفط ، مجلة النفط والغاز.

4ــ وزارة التجارة ، ادارة التعاون الثنائي.

معلومات اقتصادية عن الدولتين:

صورة رقم (1):توضح خريطة السودان.

الاسم: جمهورية السودان.

الموقع: شمال شرق افريقيا.

اسم الرئيس: عمر حسن احمد البشير.

تاريخ الاستقلال : 1 /1/1956م.

العاصمة: الخرطوم.

اللغة الرسمية: العربية.

المساحة: 1,886,068كم2

عدد الولايات : 18ولاية.

تعداد السكان: 30,894.000مليون نسمة(2008م)

الكثافة السكانية: 16,4%

الدول المجاورة : اثيوبيا وارتريا شرقاً ـ مصر وليبيا شمالاً ــ تشاد وافريقيا الوسطى غرباً ــ جنوب السودان جنوبا.

العملة:الجنيه السوداني.

الناتج المحلي الاجمالي: 94مليار دولار(2014م).

نصيب الفرد: 2,673دولار.

معدل نمو الاقتصاد: 3,9% (2013م).

القوة العاملة: 11,92مليون.

معدل البطالة: 18,7%.

مستويات الفقر: 40%.

عضوية المنظمات الدولية: الامم متحدة ، مجموعة عدم الانحياز ، الاتحاد الافريقي ، جامعة الدول العربية ، منظمة التعاون الاسلامي ، البنك الدولي ، صندوق النقد الدولي ، الكوميسا، المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في افريقيا ، صندوق النقد العربي، مؤسسة التنمية الدولية ، مؤسسة التمويل الدولية ، البنك الافريقي للتنمية [1].

[1] معلومات عامة ، شبكة الانترنت.

صورة رقم (2) : توضح خريطة الصين.

الاسم: جمهورية الصين الشعبية .

الموقع : شرق آسيا.

اسم الرئيس: شي جين بينغ

تاريخ الاستقلال: 1949م.

العاصمة : بكين.

اهم المدن: شنغهاي في الشرق، بكين في الشمال ، هونغ كونغ في الجنوب،تيانجين في الشمال، .

المساحة: 9.6مليون كم2–3.7ميل مربع.

تعداد السكان: 1,357مليار نسمة.

الكثافة السكانية: 139,6/كم2.

القوة العاملة: 787,6مليون.

اللغة الرسمية : الصينية .

العملة: اليوان.

معدل البطالة: 4,1%.

الناتج المحلي الاجمالي(تعادل القوة الشرائية): 14,961ترليون دولار(2013م).

نصيب الفرد: 10,235دولار.

الناتج لمحلي (اسمي): 9,325 ترليون دولار.

نصيب الفرد: 6,853.

السكان تحت خط الفقر: 200 مليون نسمة 15%.

المنظمات الدولية: الامم المتحدة، مجموعة عدم الانحياز، مجموعة العشرين، صندوق النقد الدولي ، البنك الدولي[1].

[1] وزارة التجارة، ادارة التعاون الثنائي.